INTOSAI

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

يناير 2001

January 2001

كانون ثاني ٢٠٠١- المجلد ٢٨، العدد الأول

تنشر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية على أساس ربع سنوي :- يناير (كانون الثاني) ، أبريل (نيسان) ، يوليو (تموز) ، أكتوبر (تشرين الأول) في طبعات باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية ، والألمانية والإسبانية باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أنتوساي) لتحسين الإجراءات والأساليب التقنية للرقابة المالية الحكومية ، وتعبر الآراء والأفكار التي فيها عن آراء وأفكار رؤساء التحرير أو الأفراد الذين يساهمون فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها .

ويرحب رؤساء التحرير بالمقالات والتقارير والأنباء التي تقدم إلى المجلة ويتعين إرسالها إلى مكاتب التحرير الموجودة بمكتب المحاسبة العامة الأمريكي.

U.S. General Accounting Office ,Room 7806. 441 G,Street, NW . Washington D.C. 20548 U.S.A, (Phone: 202-512-4707 Facsimile 202-521-4021 E-Mail: <chases@gao.gov>).

ونظرا لاستخدام المجلة كأداة تعليمية فإن المقالات التي يحتمل قبولها أكثر من غيرها هي تلك التي تعالج جوانب عملية للرقابة المالية على القطاع الحكومي ، وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية أو الأفكار المتعلقة بمناهج بحث جديدة في مجال الرقابة المالية أو تفاصيل عن برامج التدريب الخاصة بالرقابة المالية ، هذا ولن تكون المقالات التي تتناول أساسا جوانب نظرية مناسبة للنشر في هذه المجلة ، وتوزع المجلة على رؤساء جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية في أنحاء العالم التي تشارك في أعمال منظمة (أنتوساي) ويجوز اشتراك آخرين في المجلة مقابل خمسة دولارات أمريكية في السنة ، وينبغي إرسال الصكوك والمراسلات للحصول على أي من الأعداد بالبريد إلى مكتب إدارة المجلة على العنوان التالي :

P.O. Box : 50009 . Washington , D.C 20004, U.S.A.

وتجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد ريكي للمحاسبين العامين القانونيين ، كما تدرج في محتويات الإدارة وتنشر مقتطفات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية :

Anbar Mmanagement Service, Wembley England, and University Microfilms International Ann Arbor Michigan USA

المحتويات

الافتتاحية	٢
أنباء موجزة	٣
الجهاز الأعلى للرقابة الباكستاني ودوره في تعزيز ممارسة السلطة	٧
اجتماع الجمعية العمومية للاسوساي	٩
مؤتمر الكاروساي	١٢
نبذة رقابية : منغوليا	١٦
تقارير منشورة	١٨
انباء الانتوساي	١٩
فهرس عام ٢٠٠٠	٢٢

حقوق الطبع :-٢٠٠١مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

مجلس إدارة التحرير

فرانز فيدلر رئيس محكمة الرقابة بالنمسا

دينيس ديزوتيل المراقب العام لكندا .

آمنة عويج الرئيس الأول لدائرة الحسابات ، تونس .

ديفيد م . وكر، المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية.

غلوديزبالدو راشيان اسغاتيغو ، المراقب العام لفنزويلا .

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية:

ليندا الـــ ، ويكس (الولايات المتحدة الأمريكية) .

رئيس التحرير: دونالد آر دراخ (الولايات المتحدة الأمريكية).

رئيس التحرير المساعد: ليندا ج سيليفاغ (الولايات المتحدة الأمريكية).

المحررون المساعدون :

مكتب المراقب العام (كندا).

ديباك انوراغ (اسوساي-الهند) .

لوزين سيكالو (السباساي- تونغا) .

ميشيل س . ج بينتر (الكاروساي- ترينداد وتوباغو) .

السكرتارية العامة لليوروساي (اسبانيا) .

خميس حسني (تونس) .

يادير ا اسبينوزا مورينو (فنزويلا) .

السكرتارية العامة للانتوساي (النمسا) .

مكتب المحاسبة العامة للولايات المتحدة الأمريكية (U.S.A) .

الإدارة/الإنتاج سبرينا تشيس (الولايات المتحدة الأمركية) .

الشؤون المالية مكتب المحاسبة العامة (الولايات المتحدة الأمريكية) .

أعضاء المجلس التنفيذي للانتوساي

- غوليرمو راميرز ، رئيس محكمة الحسابات ، الأرغواي ، رئيس.
- جونغ- نام لي ، رئيس مجلس الرقابة والتفتيش الكوري ، كوريا، نائب رئيس أول .
- توفيق ابراهيم توفيق ، وزير الدولة ورئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية ، نائب رئيس ثاني .
- فرانز فيدلر ، رئيس محكمة الرقابة بجمهورية النمسا ، امين عام.
- آرا آرمسترونغ ، مدير الرقابة ، انتيغ وباربودا .
- ايرام سارافيا ،وزير-رئيس ، محكمة الحسابات ، البرازيل .
- لوسي غوانميزيا، وزير مفوض ، الكاميرون .
- لـــ . دينيس ديزوتيل ، المراقب العام ، كندا .
- محمد جودت احمد الملط ، رئيس، الجهاز المركزي للمحاسبات مصر .
- هيدا فون ويدل ، رئيس محكمة الرقابة ، المانيا .
- ف. ك شنغلو ، المراجع والمراقب العام للهند .
- عبد الصادق الكلاوي ، رئيس، محكمة الحسابات ، المغرب .
- بارني مورك ايدام، مراقب عام النرويج.
- كارمن هيغونا ديغورا، المراقب العام ، البيرو .
- الفريدو جوس دي سوسا ، رئيس محكمة الحسابات ، البرتغال .
- بوهيفا توينتوا ، المراقب العام ، تونغا .
- ديفيد م. وكر، المراقب العام ، الولايات المتحدة .

تحديات مستقبلية : انعكاسات بعد مرور عشـــر سنوات على خدمتي كمراقب عام لكندا

بقلم دينيس ديزوتيل، المراقب العام لكندا

فـــي الوقت الذي اقضي فيه إجازتي بعد عشر سنوات من خدمتي كمراقب عـــام لكـــندا ، أود أن انتهز هذه الفرصة لأذكر بعض التحديات التي تواجه مكتبـــنا – وأعتقد بأن العديد من الأجهزة العليا للرقابة يواجهون أيضا مثل تلـــك الـــتحديات فـــي القرن الحادي والعشرين . وأود أن أناقش على وجه الخصـــوص الحاجـــة إلى المساءلة والممارسات الرقابية للبقاء على اتصال بإصلاحات القطاع العام .

السيد دينيس ديزوتيل

وتتضمن التحديات التي تواجه مكتبنا ما يلي :

- التغيرات التكنولوجية المتسارعة والتي تتطلب مهارات وأساليب جديدة من قبل المدققين .
- التوظيف ، ورفع كفاءة الموظفين ، وتنمية الموارد البشرية في مكاتب الرقابة .
- تغير الاحتياجات في مهنة التدقيق بعد أن أصبحت العولمة أمرا واقعا .
- توفير التمويل الكافي لمكاتب الرقابة .
- تأثـــير ترتيـــبات الـــتوزيع الجديـــدة على الرقابة والمساءلة في الحكومة .

وأود أن أتوسع أكثر فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة .

لقـــد دأبـــت الحكومـــات ولعدة سنوات على استخدام الطرق التقليدية في توزيـــع الخدمـــات والـــبرامج : وبشكل خاص، التوزيع المباشر من خلال الـــوزارات الحكومـــية ، الدوائـــر والهيئات . وغالبا ما كانت تتلائم هياكل المســـاءلة مع الهياكل التقليدية، كما كان الأمر بالنسبة للصلاحيات الرقابية لمكتـــب الـــرقابة. وتـــبعا لذلـــك فقد كانت تقارير المساءلة المرفوعة إلى المســـلطات التشريعية، والتغطية الرقابية للأجهزة العليا للرقابة توفر جميعها غطـــاء كاملا لأنشطة الحكومة وللنفقات والصلاحيات الممنوحة للحكومات من قبل هيئاتهم التشريعية.

وعلـــى مـــر السنوات العشرة إلى الخمسة عشرة الماضية تخلت العديد من الحكومات بما في ذلك كندا عن الأشكال التقليدية في التوزيع وأوجدت العديد من الوسائل البديلة . وقد شملت تلك البدائل التوزيع من خلال التعاقد الخارجـــي مع القطاع الخاص ، والتوزيع من خلال الهيئة نفسها، والتوزيع بالتعاون مع مستويات الحكومة أو الهيئات غير الحكومية .

وتســـتخدم هـــذه الأنمـــاط المتعلقة بإصلاحات القطاع العام بشكل كبير في العديـــد من الدول . والعديد يؤمنون بأنه سينتج عنها توزيع للخدمات اكثر كفـــاءة وفعالية . وقد قامت العديد من الدول بتنفيذ أعمال رقابية تتعلق بتلك الترتيـــبات الجديـــدة . ومع ذلك ، فإن ما لاحظته ومعي آخرين ، بأن تلك التغـــيرات فـــي هـــياكل القطاع العام لا يتم موائمتها في بعض الأحيان مع التغييرات المماثلة في هياكل المساءلة والصلاحيات الرقابية .

وتفعـــل الهيئات غير الحكومية والهيئات الأخرى الآن ما كانت تفعله حتى وقـــت قريـــب الهيـــئات الحكومية التي تخضع لهياكل وممارسات المساءلة الحكومـــية ولـــرقابة الجهـــاز الأعلـــى للرقابة . ولا زالت الأموال العامة والصـــلاحيات تســـتخدم من أجل خدمة المصلحة العامة . ويبدو لي أنه لا يوجـــد هنالك أي مبرر يدعو لتوقف أو تقليص الرقابة التشريعية بسبب هذا التغير الذي حصل في شكل التوزيع الحكومي المستخدم .

ومـــع ذلك ففي كندا والمناطق الأخرى التي قمت بزيارتها – خاصة عندما لا تتضمن صلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة شكلا من أشكال ما يعرف بـــ " follow the dollar" أو تتـــبع الـــدولار – فـــي مثل تلك الظروف ترى الأجهزة العليا على أن قدرتها على مساعدة التشريع في إجراء الرقابة على تلـــك الترتيبات الجديدة هي منخفضة إلى حد ما لأن نطاق نشاطهم الرقابي مقتصـــر علـــى الأشـــكال التقليدية لتوزيع الخدمات . وفي الوقت ذاته فإن الأشـــكال التقليدية لتقديم التقارير إلى السلطة التشريعية لا تتوافق مع العديد مـــن تلـــك الترتيـــبات الجديدة . وجميع ما ذكر قد لا يكون بالضرورة هو الهدف من إصلاحات الإدارة العامة ولكنه نتيجة حتمية لها .

إن صـــلاحيات الأجهـــزة العليا للرقابة وهياكل المساءلة هي موضوعات مناقشـــة مستمرة ، وهي قضايا يجب أن تكون باستمرار موضع عناية حتى فـــي المكاتـــب الرقابية المؤسسة تأسيسا جيدا . وصلاحيات الأجهزة العليا للـــرقابة هـــي ناحية هامة، ولها تأثير مباشر على قابليتنا على خدمة هيئاتنا التشـــريعية. وعلى مر السنوات العشرة الماضية ، شهدنا بعض المحاولات مـــن قبل الحكومة لتقليص أو الحد من الصلاحيات للعديد من الأجهزة العليا للـــرقابة ، وتلـــك المحاولات معروفة جدا، وتم تتبعها باهتمام كبير من قبل أعضـــاء الانتوســـاي، ولكن يوجد هنالك خطر آخر أعظم يواجه الأجهزة العلـــيا للرقابة في العديد من الدول ، وهو تقليص أو الحد من صلاحياتها، خـــلال إجـــراء غير مباشر، ربما من خلال عدم القيام بتعديل صلاحياتها الرقابية لتتلائم مع الأشكال الحكومية الجديدة . وقد قامت الحكومات بتغيير الطريقة التي يتم من خلالها توزيع الخدمات ، مبعدين توزيع الخدمات عن الـــرقابة المباشرة للسلطة التشريعية ، وفي الغالب لا يكون هناك توافق مع الصـــلاحيات الرقابـــية . ولا يتم كذلك إدخال هياكل فعالة جديدة للمساءلة لضمان رقابة تشريعية كفؤة . (البقية على صفحة ٨)

أنباء موجزة

الصين

الجهاز الأعلى للرقابة يعد تقريرا حول الغش والفساد

في شهر تشرين أول من عام ٢٠٠٠ ، أعلن الجهاز الأعلى للرقابة للصين بأنه اكتشف سوء إدارة أموال بما يزيد عن ١١ بليون دولار أمريكي في الأجهزة الحكومية والمؤسسات المالية للصين . وقد تم نشر تلك المخرجات- بشأن نتائج لأعمال رقابية أجريت حديثا ضمن إطار حملة لإجتثاث الفساد – في وسائل الإعلام الحكومية في بكين .

وكجزء من الحملة ضد الفساد ، فقد تمكن مدققو الجهاز الأعلى للرقابة حتى الآن من فحص ٤٢,٠٠٠ حزب شيوعي ومسؤول حكومي ، و ١٥,٠٠٠ مدير هيئة حكومية . في حين وجد المدققون بأن الأموال التي اختلست من قبل المسؤولين والمدراء قد بلغت ٧١ مليون دولار ، إلا أن هذا المبلغ يعتبر جزءا بسيطا من مبالغ ال ١١,٦ بليون دولار التي ذهبت نتيجة لسوء إدارة أو تلاعب في المكاتب والشركات .

ولم توفر التقارير الرقابية أية تفصيلات حول الكيفية التي تم بها إساءة استخدام الأموال أو من هم المتورطون . ولكن في تقارير صدرت خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية ، انتقد الجهاز الأعلى للرقابة المسؤولين بسبب استغلالهم للمعونات الحكومية ،الإسراف في إنفاق الأموال على الدوائر ، والمضاربة في الأسواق المالية، بالإضافة إلى التجاوزات الأخرى وقام المدققون بإحالة اكثر من ١,٠١٠ حالة إلى النائب العام .

" حتى الآن لم تخمد ظاهرة الفساد بين المسؤولين " هذا ما صرح به السيد وانغ زونغا السكرتير الأول في مجلس الوزراء الصيني وهو يستهل أحد اجتماعات المجلس . وقال السيد وانغ بأنه يجب توسيع نطاق الأعمال الرقابية وخاصة تلك التي تركز بشكل كبير على مستوى الدولة أو الموظفين في المستويات الدنيا ، والشركات الحكومية الرئيسة والبنوك .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
The National Audit Office of the People's Republic of China (CNAO), 1 Beiluyuan, Zhanlan Road, Xicheng District, Beijing 100830, China, e-mail : **cnao@public**. east.cn.net.

الاتحاد الأوروبي

التقرير السنوي لعام ١٩٩٩ لمحكمة المدققين الأوروبيين

إن برنامج الإصلاح الذي وضعته لجنة الاتحاد الأوربي برئاسة السيد رومانو برودي، هو رد إيجابي لمعالجة أوجه الضعف في الإدارة المالية والرقابة في الاتحاد الأوروبي ، والتي حددتها محكمة المدققين . وقد أيدت المحكمة بدورها إجراء تلك الإصلاحات .

وقد صمم برنامج الإصلاح من أجل تحسين أنظمة الرقابة الداخلية ، وزيادة التركيز على النتائج ومؤشرات الأداء ، وإعادة النظر في إطار عمل الأنظمة المالية للاتحاد الأوروبي . وتتفق هذه الإصلاحات مع التوصيات الرئيسة التي تناولت أوجه الضعف، والتي قدمت من قبل المحكمة على مر السنوات الماضية . ولكي يتم تنفيذ الإصلاحات فلا بد من إحداث بعض التغييرات في ثقافة إدارة اللجنة ، هذا ما أعلنته المحكمة ، وإجراء ذلك سوف يحتاج إلى وقت . ومع ذلك ، فقد شجعت المحكمة اللجنة على المضي قدما بأسرع وقت ممكن . ولا يمكن للمحكمة أن تقيم تأثيرات تلك الإصلاحات إلا بوجود إجراءات وأنظمة جديدة تعمل بشكل جيد .

وقد وجدت محكمة المدققين بأنه بسبب عدم وجود مثل تلك الإصلاحات فقد حدثت هنالك أخطاء كبيرة أثرت على شرعية ونظامية الدفعات للبرامج المختلفة . ومعظم تلك الأخطاء حدثت في مجال الموازنة المدارة من قبل الدول الأعضاء، والتي تشكل حوالي ٨٠ بالمائة من موازنة الإتحاد الأوروبي . وقد أدت أوجه الضعف في أنظمة المحاسبة والإجراءات في كثير من الحالات إلى نشر معلومات غير صحيحة أو كاملة . ولا زالت المشاكل في أنظمة الرقابة والإدارة تتسبب في حدوث الأخطاء، خاصة على مستوى المستفيدين الأخيرين . ومع ذلك فالمحكمة قادرة على تقديم ضمانات إيجابية بشأن الإيرادات ، والإلتزامات، ونفقات الموظفين .

وصرحت المحكمة بأن مستوى الأخطاء هو ليس دليل على مستوى الغش. ومعظم الأخطاء التي اكتشفتها المحكمة تعلقت ببعض القضايا مثل حالات قليلة من الدفعات الزائدة للمزارعين، ودفعات إنفاق من قبل هيئات عامة غير مؤهلة للتمويل المشترك للاتحاد الأوروبي . وقد اكتشفت هنالك بعض المخالفات للأنظمة مما استدعى إجراء المزيد من التحقيقات .

وقد وجدت المحكمة أيضا أوجه ضعف في الرقابة على استخدام الأموال . وفي مجال التمويل الزراعي والهيكلي ، فهنالك الكثير مما يتعين على الدول الأعضاء القيام به من أجل تحسين رقابتهم على إجراءات التمويل والتمويل المشترك للاتحاد الأوروبي . وتحتاج اللجنة ، ومن خلال اتصالات مباشرة على سبيل المثال مع المنظمات التي تقوم بإجراء الدراسات أو المنظمات غير الحكومية التي تقوم بإجراء مشاريع في الدول النامية ، إلى تحسين إجراءاتها المتعلقة بفحص النفقات المعلنة وضمان التوثيق الملائم .

وقد كانت ردود فعل اللجنة حول النتائج والملاحظات السابقة للمحكمة مختلفة . وقد قامت اللجنة في العمل في عدة نواح ، وبالتحديد برنامج المساعدات لجنوب أفريقيا، واستخدام مساعدات الحليب المقشود في تغذية الحيوانات ، وبعض قضايا الإيرادات . وفي جوانب أخرى كانت ردة الفعل بطيئة أو جزئية . ولم تستجب اللجنة، كما يجب، على سبيل المثال للحاجة إلى إصلاح منظمة سوق النبيذ ، وللأخطاء أو المخالفات المتعلقة بالتمويل الإقليمي، أو لاسترداد بقايا الديون المتعلقة بمستوردات منتجات الحليب بالسعر التفضيلي.

وبالإضـــافة إلى التقرير السنوي لعام ١٩٩٩ ، أصدرت المحكمة أيضا ٢٤ تقريرا خاصا تضمنوا نتائج الأعمال الرقابية التي تركز على قضايا الإدارة المالـــية لمـــدى واسع من النواحي المختلفة . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

The External Relations Department of the European Court of Auditors , 12, rue Alcide de Gasperi, L 1615 Luxembourg telephone: +352-4398-45410, fax:+352-4398-46430, e-mail: euraud@eca.eu.int, internet:www.eca.eu.int.

فنلندا

الجهـــاز الأعلـــى للـــرقابة يعلـــن عن قيم أساسية،و استراتيجية لشؤون الموظفين

إن العنصر الرئيس لإستراتيجية شؤون الموظفين لمكتب رقابة الدولة لفنلندا والتـــي اســـتكملت مؤخـــرا هـــو الإعـــلان عن قيم المكتب . وقد حددت الاســـتراتيجية التـــي أعـــدت الســـنة الماضية اتجاه وطبيعة سياسة شؤون الموظفيـــن ، وإدارة شـــؤون الموظفين ، والإجراءات الداخلية حيث أمكن التنســـيق والموائمـــة بيـــن مـــوارد شؤون الموظفين ، والأهداف التشغيلية والإمكانـــيات المالية لمدى طويل . وقد كان الهدف من تلك القيم هو تشكيل القاعدة لعمليات المكتب ، وإدارة أنشطته ، وضمان جودة عمله.

وقـــد ركـــز بيان القيم على الخبرة والفعالية ، والموضوعية . فالخبرة التي تبـــنى علـــى الموضوعية ، والتعاون ، والشجاعة تؤدي إلى نتائج جيدة . ويـــنص البـــيان علـــى أنه يتعين على الموظفين أن يعملوا وفقا لتلك القيم الأساسية .

وتـــنعكس الخـــبرة على فعالية الأداء . وتوجهات المكتب هي نحو الرقابة علـــى اقتصاد الدولة بخبرات عالية يتم تحقيقها من خلال الاستغلال الأمثل لخلاصة خبرات جميع الموظفين . ويجب أن يتعاون الموظفون في تطوير وتوجـــيه خبراتهم . وإحراز مستوى عال من الخبرة يحتاج إلى التخصص والتعليم المستمر ، وتواصل العمل .

والموضـــعية هي الأساس ، وعليها تبنى مصداقية المكتب . والموضوعية تعنـــي المصـــداقية ، والحـــيادية ، وعـــدم التحـــيز ، والعدالة . وأن يقوم الموظفـــون بتكييف أنفسهم مع التغيرات في بيئتهم ، والتحديات الخارجية ، والمشـــاكل التنظيمـــية . وان يعـــتمدوا فـــي رقابتهم واتخاذهم للقرار على الحقائق .وأن تكون أنشطتهم واتصالاتهم مفتوحة ، وشفافة ، وأخلاقية.

والـــتعاون يعنـــي خـــبرات الموظفين مجتمعة لإحراز أهدافهم المشتركة . ويجـــب أن يبنى تعاونهم على الانفتاح ، واحترام الفرد ، والثقة والاحترام المتـــبادل بينهم . وأن يعملون إلى جانب المجموعات ذات العلاقة والهيئات التـــي يقومـــون بإجراء الرقابة عليها ، ويقدروا الخبرة التي من الممكن أن تسهم بها تلك الهيئات والمجموعات . وكل فرد من افراد فريق العمل يعتبر مسؤول عن عمل وسمعة المكتب.

وتظهـــر الشجاعة في الاحترام الكبير للذات ، والاعتزاز المهني ، واحترام الزملاء ، وتطوير الأنشطة . ولدى أعضاء فريق العمل الشجاعة لممارسة صـــلاحياتهم بشكل كامل، وتحمل مسؤولية نتائج أعمالهم الرقابية . ولديهم الشجاعة لمواجهة التحديات ، وإجراء التغييرات ، والإلتزام بالتغيير .

وبناء على تلك القيم ، يعمل الموظفون وفقا لأهداف محددة ، ويكونون أكثر نشـــاطا ومسؤولية . ويلتزمون بمعايير عالية ، ومن خلال أعمالهم الرقابية يضـــيفون قيمة لعمليات العملاء . ويضعون أهدافا واقعية ومعلنة، ويتابعون نجاحهم في تحقيق تلك الأهداف، ويركزون الموارد على الأنشطة الرئيسة، ويعـــززون الفعالـــية مـــن خلال التوزيع الملائم للمسؤوليات ، والتعاون ، والحوافز .

وقـــد خضـــع العمـــل من أجل تطوير إدارة المكتب واستراتيجيات شؤون الموظفيـــن إلـــى تركيز مكثف في عام ٢٠٠٠ ، بهدف تحقيق فعالية أفضل وإجـــراء تحسينات في بيئة العمل الداخلي . وقد احتاج الأمر إلى جهد كبير والـــتزام مـــن قـــبل جميع أفراد فريق العمل بمكتب رقابة الدولة ، خاصة مجموعـــة تطويـــر استراتيجية شؤون الموظفين ، والتي لولاها لما اجري المشروع .

وهنالك تقرير حديث حول مكتب رقابة الدولة ، تضمن أيضا بيانات مالية، ووصف بشكل مختصر كيف نفذ المكتب مهامه بفعالية في عام ١٩٩٩.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

State Audit Office , Annankatu 44,00100 Helsinki, Finland, telephone : 358-9-2285-4275,fax:358-9-2285-4220,e-mail:Kirjoamo@vtv.fi.

ايران

إعادة انتخاب رئيس الجهاز الأعلى للرقابة

فـــي ٢٧ أيلـــول ٢٠٠٠ ، أعيد انتخاب السيد كاظم ميرفالاد رئيسا لمحكمة الرقابة العليا الإيرانية لمدة أربعة سنوات أخرى .

وخـــلال فترته الأولى ، تمكن السيد ميرفالاد من استكمال الخطط والأهداف الوطنية والدولية للمحكمة العليا للرقابة . وقد جلب للوظيفة ثروة كبيرة من الخـــبرات مـــن خـــلال وظائفـــه في الأجهزة الأخرى للدولة، وهي البنك المركـــزي الإيرانـــي ، والإحتياطـــيات النقدية الوطنية ، وعمله كمستشار لـــوزارة الطاقـــة وكمدير إداري لشركة استثمار الطاقة ، وعضو في لجنة خطـــة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٨٨-١٩٩٦) ، وعضو فـــي الـــبرلمان، ومراقب للجنة توزيع المخصصات العامة ، ومحافظ عام لإقلـــيم ايـــلام مـــن عام ١٩٨٥ حتى ١٩٨٨ ، ومهندس مستشار للمحطة الحـــرارية ولمحطـــة الكهرباء ، ولخطوط التحويل ، ولدائرة الاستشارات الهندسية.

السيد كاظم ميرفالاد

وقد حصل السيد ميرفالاد على درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة تبريز ودرجة الماجستير في الإدارة العامة من المركز التدريبي للإدارة العامة .

زيارة الوفد الإيراني للصين

شارك وفد برئاسة السيد ميرفالاد في مناقشات عمل حول الرقابة المركزية في الصين وذلك بتاريخ ١٠-١٧ آب ٢٠٠٠ . وقد اطلع الوفد خلال الزيارة على الهيئات المحلية ، ومهام وصلاحيات مكتب الرقابة الصيني ، ونظام شؤون الموظفين ، والتدريب ، والأنشطة ، ورقابة الأداء والرقابة على الشركات الحكومية ، والإجراءات التشريعية المتخذة ضد المخالفات ، والموضوعات الفنية الأخرى ذات الاهتمام المشترك .

واطلع الوفد أيضا على المنظمات المحلية ، والتدريب ، والأنشطة الرقابية لمكتب الرقابة لإقليم اونان ، ومكتب هايورو للتدريب ومكتب رقابة بلدية داليان . وقد كانت هذه الزيارة فرصة للمشاركين لتوسيع معارفهم حول الصين من خلال زيارة بعض المراكز الثقافية والاقتصادية. وقد رافق الوفد أيضا في تلك الزيارة التي تمت بناء على دعوة من السيد لي جينهاو ، المراقب العام لمكتب الرقابة الوطني الصيني ، كل من السيد لطف الله اتاباكي ، المحقق العام ، والسيد عباس محسني نائب المراقب العام لمحكمة الرقابة العليا .

وفي السنوات الأخيرة ، قامت محكمة الرقابة العليا في إيران بتوسيع علاقاتها مع مكتب الرقابة الوطني الصيني . وقد كانت جهودهم متفقة مع سياسة تطوير العلاقات الدولية وزيادة التعاون مع الأجهزة العليا للرقابة الأخرى خاصة أعضاء الاسوساي والإيكوساي .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
The Supreme Court of Audit , No. 99, West Part of Behjat Abad Park, Karim Khan Zand Ave, Tehran, Iran, telephone:98(21) 890 20 20, fax: 98 (21) 890 04 04.

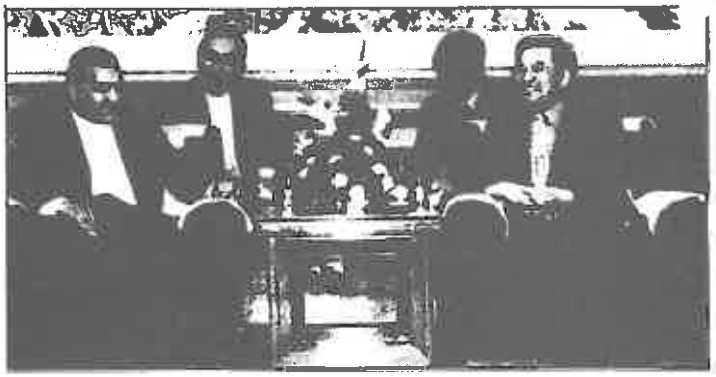

كبار المسؤولين في محكمة الرقابة العليا في ايران يزورون مكتب الرقابة الوطني لجمهورية الصين الشعبية

جنوب أفريقيا

التقرير السنوي لمكتب المراقب العام يعرض إنجازات المكتب

وفقا للتقرير السنوي لمكتب المراقب العام لجنوب أفريقيا لعام ٢٠٠٠ فقد حدثت هنالك عدة أحداث ضمن المكتب وضمن المنطقة بأكملها . فقد أحيل على المكتب عملين رقابيين دوليين لكل من منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة ، وفي شهر حزيران من عام ٢٠٠٠، عين السيد تيرنس نوميبمب كنائب للمراقب العام ومسؤول تنفيذي أول . وفي شهر تشرين أول ١٩٩٩، استضاف المكتب مؤتمر المراقبين العامين السابع عشر للكومونويلث .

وقد أشار التقرير إلى أن المكتب لا يزال في الطليعة من حيث تنفيذ الأنشطة الخاصة بمنظمة الأجهزة العليا للرقابة للدول النامية لجنوب أفريقيا (SADCOSAI) واللجنة التدريبية الإقليمية(RTC) للأجهزة العليا للرقابة الأفريقية الناطقة بالإنجليزية. وخلال عام ٢٠٠٠ ، ركزت اللجنة على التدريب من اجل تعزيز رقابة الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة. وقدمت أحد عشر برنامجا تدريبيا حول أنماط مختلفة من الرقابة ، والإدارة، والمهام الإدارية. وفي الوقت الحالي تقوم اللجنة بالتخطيط والتفاوض مع المانحين من اجل تمويل مشروعات إضافية للسنوات الثلاثة القادمة ولمزيد من المعلومات بشأن تلك المشاريع انظر الموقع الإلكتروني www.idirtc.co.za.

وينظر المكتب إلى تطبيق قانون الإدارة المالية العامة الجديد على انه تحد كبير . وسوف يكون لتطبيقه على المؤسسات الحكومية تأثيرات بعيدة المدى على الإدارة المالية والمساءلة على المستويات الحكومية الوطنية والإقليمية وعلى المكتب نفسه ، وعلى اللجنة الدائمة للحسابات العامة (SCOPA) . وكجزء من التخطيط الاستراتيجي يقوم المكتب بتطوير وتنفيذ منهج رقابي مدمج جديد والذي من خلاله تصبح رقابة الأداء جزء من أعمال الرقابة النظامية في المستقبل، من أجل إضافة قيمة للعمليات الرقابية وعلاوة على ذلك ، فقد بدأ المكتب حديثا بإجراء تغيير على برنامج الإدارة كجزء من مبادرة تحويلية . وسوف يساعد ذلك على ضمان التنفيذ الناجح لمبدأ العدالة في التوظيف ، وبرامج الأعمال الفعالة . وفي جميع جهوده ، لايزال المكتب يكافح من أجل إضافة قيمة للأعمال الرقابية وممارسة السلطة الجديدة .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
The Office of the Auditor General, P.O Box 446, Pretoria 0001, Republic of South Africa , telephone : 27-12-217593, fax: 27-12-323-7389, e-mail: Debbie @agsa.co.za, internet:www.agsa .co.za.

تركيا

محكمة الحسابات تصدر تقررها السنوي

رفعت محكمة الحسابات التركية(TCU) تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٠ إلى البرلمان وذلك في نهاية شهر تشرين الأول ، وقد حظي التقرير باهتمام كبير من قبل البرلمان ووسائل الإعلام . وقد صمم هذا التقرير، الذي يعتبر الأول من نوعه بالنسبة لتركيا ، من أجل تقديم وجهة نظر واضحة بشأن النظام المالي الوطني ، مركزا على قضايا المساءلة ، والانضباط المالي ، والشفافية .

وقد استغرق العمل في التقرير الذي اعد بناء على طلب من اللجنة التشريعية لمحكمة الرقابة التركية مدة عامين ، مع انقضاء خمسة أعوام

علـــى الموضوعات ذات العلاقة . ومنذ رفعه إلى البرلمان حتى هذا الوقت كان التقرير موضوع بحث لما يزيد عن خمسين مقالة في الصحف اليومية . وقد تضمنت نتائج التقرير مايلي :

– إن الموازنـــة العامة لا تغطي جميع أنشطة الحكومة المركزية . فالعديد من الصناديق المالية العامة ، والمؤسسات ، والحسابات الخاصة ، والهيئات المالـــية الأخـــرى لـــم يتم تغطيتها ، وتلك الهيئات هي خارج نطاق سلطة البرلمان ومحكمة الرقابة ، ونفقاتها الإجمالية هي مقاربة إلى حد ما لنفقات تلك الهيئات المغطاة في الموازنة العامة .

– تـــنفق الحكومة مبالغ كبيرة من الأموال العامة دون تسجيلها بشكل ملائم ولا يتم تغطية هذه النفقات سواء في الموازنة العامة أو في موازنة أي هيئة عامة أخرى . وتسمى أحيانا معاملات شبه مالية ، وقد وصلت تلك النفقات غير المسجلة إلى ١٦ بليون دولار أمريكي للسنوات ١٩٧٠–١٩٩٩.

– أرقام الدين العام في الوثائق المالية هي غير كاملة . وبقي إجمالي مبالغ الدين العام غير معلن سواء للشعب أو للبرلمان .

وقـــد شـــملت الاهـــتمامات المتعلقة بالمخاطر المالية والمطلوبات الطارئة قضـــايا أخـــرى مثل الضمانات الحكومية ، وديون القطاع الخاص ، وبناء وتشـــغيل وتحويـــل المشروعات بموجب نظام ضمانات الخزينة ، وتأمين الودائع في البنوك .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

The Turkish Court of Accounts , Sayistay Baskanligi, Ulus-Ankara 06100, Turkey, telephone : 90-312-311-2328, fax:90-312-310-6545, e-mail: saybsk3@turnet.net.tr.

مجموعة الأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالبرتغالية

عقد الاجتماع الرابع لمجموعة الأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالبرتغالية في براســـيليا ، الـــبرازيل ، خلال الفترة من ٤–٧ أيلول عام ٢٠٠٠. وقد نظم الاجـــتماع من قبل محكمة الحسابات البرازيلية . وبالإضافة إلى ممثلين عن المحكمـــة البرازيلـــية فقـــد حضـــر الاجتماع رؤساء وأعضاء آخرين من الأجهـــزة العلـــيا للـــرقابة لكل من كيب فيرد ، غينيا بيشاو ، موزمبيق ، والـــبرتغال ، وساوتوم ، وبرينسيب . وهنالك مسؤولين من السلطة المالية لشرق تايمور حضروا كمراقبين أيضا .

وقد عقد مجتمع الأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالبرتغالية اجتماعه الأول في شـــهر حزيـــران ١٩٩٥ ، فـــي ليزبون ، البرتغال . وخلال ذلك الاجتماع وقعـــت الأجهـــزة العليا للرقابة لكل من انغولا ، والبرازيل ، وكيب فيرد ، مذكـــرة تفـــاهم . وقد تراوحت الأجهزة العليا للرقابة السبعة الأعضاء، بين تلـــك التي مضى على إنشائها ١٠٠عام (البرتغال والبرازيل) ، وتلك التي مضـــى علـــى إنشائها ٢٠ عام (كيب فيرد ، وغينيا بيشاو ، وموزمبيق) وبيـــن تلـــك المنشأة حديثا . وقد ساهم اختلاف مستويات الخبرة في إثراء المناقشات وتبادل الأفكار .

ومـــنذ عـــام ١٩٩٥، قـــام أعضاء المجموعة بعدد من مبادرات التعاون ، تضمنت تبادل المواد الفنية ، وتنفيذ والمشاركة في دورات تدريبية ، وإيفاد مدققيـــن للعمـــل مـــع الأجهـــزة العليا للرقابة الأخرى ، وعقد الاجتماعات لمناقشـــة موضوعات فنية. وكانت اجتماعاتهم الثلاثة الماضية قد عقدت في ليزبون في عام ١٩٩٥، في كيب فيرد في عام ١٩٩٦، وفي موزمبيق عام ١٩٩٧.

وقـــد ناقش الاجتماع الرابع للمحكمة موضوعين فنيين تم اختيارهما من قبل الأجهزة العليا للرقابة المشاركة، وتم أيضا مناقشة موضوعات محددة تتعلق بالـــتعاون الـــذي تـــم إحرازه بينهم . وقد ناقشت الموضوعات (١) تطور تكنولوجـــيا المعلومـــات واستخدامها في أنظمة الإدارة المالية (٢) علاقات الأجهـــزة العليا للرقابة مع برلماناتها . وقد تمت مناقشة تلك الموضوعات مـــع مدار يومين من اجتماعات العمل ، والتي تمكن من خلالها كل جهاز أعلى للرقابة من تقديم عرضه . وفي حين أن تلك الموضوعات تعتبر هامة بالنســـبة للأجهزة العليا للرقابة ، فهي تعتبر بالغة الأهمية بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة المنشأة حديثا. وخلال الاجتماع، ناقشت الأجهزة العليا للرقابة أيضـــا موضـــوع توفير مساعدة فنية لشرق تايمور ، المستعمرة البرتغالية السابقة التي أصبحت مؤخرا مستقلة عن اندونيسيا . وفي شهر تشرين ثاني ١٩٩٩ تقدمـــت المحاكم بعرض إلى رئيس الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة فـــي شـــرق تـــايمور لتوفير مساعدة فنية لجهود الأمة في تنفيذ نظام رقابة خارجية، في الوقت الذي تجده حكومتها ملائما . وخلال اجتماع براسيليا ، قـــدم هـــذا العرض مباشرة إلى وفد شرق تايمور . وفي الوقت ذاته ، قدم الوزيـــر ادهمـــار جيســـي ، الســـكرتير العام للجنة التعاون الفني لمحكمة الحســـابات دعـــوة للجهـــاز الأعلـــى للرقابة لشرق تايمور للانضمام إلى مجموعة الأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالبرتغالية .

وقـــد اتخـــذ الأعضاء قرارين خلال الاجتماع الرابع . أولا ، قاموا باختيار محكمـــة الحســـابات البرازيلية مرة أخرى لتبقى المقر الرئيس للسكرتارية العامة كما كانت عليه منذ عام ١٩٩٥. ثانيا، قرروا عقد الاجتماع الخامس في ليزبون في عام ٢٠٠١ .

بالإضـــافة إلـــى اجـــتماعات العمل استمع المشاركون لعرض قدم من قبل البروفســـور انتونيو دي سوسا فرانكو ، الذي كان رئيسا لمحكمة الحسابات فـــي الـــبرتغال خلال الفترة ١٩٧٠–١٩٩٥، ووزيرا لمالية البرتغال خلال الفـــترة ١٩٩٥–١٩٩٩. وقـــاموا أيضا بزيارة لمراكز هامة مثل المحكمة البرازيلـــية ومجلـــس الشيوخ البرازيلي ومعرض بعنوان " البرازيل ٥٠٠ عـــام" واجـــتمعوا مـــع رئيس المحكمة الفدرالية العليا ، وشاهدوا عرضا عســـكريا بمناســـبة العـــيد الوطني للبرازيل ، وزاروا عدة مواقع هامة في براسيليا ، وشاهدوا معرضا لأعمال الرسام البرازيلي اوسكار نيمير .

وقـــد نشرت وقائع كل جلسة من جلسات اجتماعات مجموعة الأجهزة العليا للـــرقابة الناطقة بالبرتغالية المنعقدة منذ عام ١٩٩٥ ، على موقع المجموعة على العنوان التالي :

<www.tribunaisceplp.gov.br.>

ويوفـــر الموقـــع أيضا معلومات حول محاكم الحسابات السبع الأعضاء ، ومحاضر اجتماعات لجنة التعاون الفني ، والتقارير السنوية للسكرتير العام للجنة ومعلومات أخرى .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

The Tribunal de Contos , Setor de Administracao Fed.Sul Lote 01,70042-900 Brasilia – DF, Brazil, telephone : 55-61-223-5314, fax:55-61-322-5290,e-mail:Sergio@tcu.gov.br, internet: www.tcu.gov.br.

دور الجهـــاز الاعلـــى للـــرقابة للباكستان في تعزيز ممارسة السلطة الوطنية الجيدة

بقلم منصور حسين ، المراقب العام للباكستان

ملحوظـــة المحـــرر: بنـــي هذا المقال على كلمة وملاحظات المراقب العام الباكســـتاني خـــلال اجتماع وندوة الجمعية العمومية الثامن للأسوساي التي عقـــدت فـــي شـــينغ ماي في تايلند ، خلال الفترة من ٩-١٥ تشرين أول ٢٠٠٠

كانت ممارسة السلطة في الماضي تتركز على الدفاع الوطني ، والمحافظة علـــى القانون والنظام ، والعدالة . وفي الوقت الحالي ، تهتم السلطة أيضا بالـــنمو والتنمـــية . وطـــوال العقد الأخير اهتم المجتمع الدولي بشكل كبير بمفهوم تعزيز ممارسة السلطة الوطنية الجيدة – ودور القانون ، والشفافية ، والمساءلة ، والمشاركة ، والكفاءة ، والفعالية ، وبناء المؤسسات ، والتنمية المســـتدامة ، والتخفـــيف من حدة الفقر ، وتفويض الصلاحيات ، والالتفات إلى القطاعات الأقل حظا للمجتمع .

ولكـــي يكـــون لمفهوم ممارسة السلطة الجيدة معنى ، يجب أن يكون مليبا لمصـــلحة الشـــعب ، خاصـــة في الدول النامية ، والتي حتى اليوم لا يملك بعـــض مواطنـــيها احتـــياجاتهم الرئيســـة من : التعليم الأساسي ، والعناية الصـــحية الأساســـية ، والمـــياه الصـــالحة للشرب ، والمرافق الصحية ، والوســـائل الأخـــرى التي تعزز المصلحة العامة . وتلبية تلك الاحتياجات والتركـــيز علـــى مضمون الديموقراطية لا على شكلها، هي عناصر هامة لممارســـة الســـلطة الوطنـــية الجـــيدة التـــي تجاهلتها العديد من الدول في الماضي.

وقـــد كـــان هـــذا الأمر ينطبق في الماضي على الباكستان . وبسبب وفرة المســـاعدات الخارجية التي كانت تتدفق إلى الدولة في أعوام الستينات، فقد كانـــت الباكســـتان نموذجا للتطور بالنسبة للعديد من الدول . ولم تكن تلك المســـاعدات تســـتخدم بشـــكل ملائـــم ولمنفعة الجميع . وفي الحقيقة فإن الاســـتخدام غير الحكيم للمساعدات قد نتج عنه سوء إدارة ، وفساد ، وتبعا لذلك مستوى كبير من المديونية .

وفـــي أوائـــل عام ١٩٩٠، لاحظت حكومة الباكستان أن هنالك حاجة إلى إيـــلاء اهتمام إضافي للتعليم الأساسي ، والعناية الصحية الأساسية ، والمياه الصـــالحة للشرب، والمرافق الصحية ، والمصلحة العامة لشعبها ، وبدأت بالـــتحرك نحـــو مفهوم ممارسة السلطة الوطنية الجيدة . وفي عام ١٩٩٣، بـــدأت الحكومـــة بتنفيذ برنامج عمل اجتماعي (SAP) لمدة خمس سنوات بكلفـــة ٦ بليون دولار أمريكي ، مول بشكل رئيسي من قبل مانحين ثنائيين ومتعدديـــن . وقـــد ركز البرنامج على تخفيف حدة الفقر من خلال معالجة النواحي الخمسة الرئيسة التي ذكرت أعلاه والعمل على تحسين نوعية الحياة للفقراء . ومن أجل استمرار نجاحه، فقد بدأت الحكومة بتنفيذ مرحلة خمـــس سنوات أخرى للبرنامج ، وتقوم بتوفير ما يزيد عن ٨٠ بالمائة من ال ١٠ بلـــيون دولار للنواحـــي التمويلية . وعلى الرغم من مواجهة بعض الصـــعوبات في التنفيذ ، إلا أن البرنامج حقق نجاحا كبيرا. وطوال مراحل تنفـــيذ الـــبرنامج ، ركز المانحون على بناء المؤسسة ، وتعزيز والمحافظة على المقدرة المؤسسية .

وقد قام الجهاز الأعلى للرقابة للباكستان بدور جديد في تنفيذ البرنامج وهو: فحـــص الصـــلاحية كطـــرف ثالث لمشروعات برنامج العمل الاجتماعي (TPV) ، وقـــد قـــام بهذا العمل إلى جانب أعمال المطابقة وأعمال رقابة الأداء . ويشـــمل فحـــص الصـــلاحية بعض النواحي مثل فحص صلاحية الأبنية التي يتم اختيارها للمدارس الابتدائية ، والوحدات الصحية الأساسية، وبـــرامج ضخ المياه ، والعناية بالصحة العامة ، والأنشطة التي تفيد الشعب ، بالإضافة إلى شراء المعدات واختيار فريق عمل البرنامج .

ومـــن خلال قيامة بفحص الصلاحية أثناء تنفيذ البرنامج ، فهو لا يسهم فقط فـــي إنجاح البرنامج ، بل يصبح بمثابة شريك في التطوير وفي الوقت ذاته يحـــافظ علـــى استقلاليته . وباستخدام هذا النهج من الفحص كطرف ثالث تظهـــر بعـــض المشـــاكل خلال تنفيذ البرنامج بدلا من ظهورها بعد عدة ســـنوات وبعد أن تقع الأخطاء. وعليه ، فإن فحص الصلاحية يجب أن يتم ضـــمن إطـــار علاقات تعاون بين الدوائر الحكومية ، والمانحين ، الجهاز الأعلى للرقابة . وقد أصبحت الدوائر الحكومية المشاركة في برنامج العمل الاجتماعـــي تـــنظر بعيـــن التقدير إلى المهام الرقابية التي يقوم بها الجهاز الأعلـــى للـــرقابة، وتقـــوم باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة نتائج فحص الصـــلاحية التـــي يقـــوم بتنفيذها . وهذا الأمر ساعد الحكومة على تحسين توزيـــع البرامج وتجنب هدر الموارد المحدودة . وقد استفاد المانحون أيضا مـــن تقاريـــر المراقـــب العام ، والذين كانوا في كثير من الأحيان يوقفون الإنفـــاق إلى أن يتم تصويب المخالفات . ونتيجة لذلك ، فإن كل من الشعب والمانحين أصبحوا يمارسون ضغوطا على الدوائر الحكومية لتنفيذ برنامج العمل الاجتماعي بفعالية .

وقامـــت الحكومـــة بتنفـــيذ "خطة تفويضية " اعتبارا من شهر كانون أول ٢٠٠٠ تهـــدف إلـــى توزيـــع الصلاحيات الفدرالية والإقليمية على مستوى المـــناطق ، ومنحـــت المـــرأة مجالا أوسع في الشؤون الإقليمية والوطنية والمحلـــية . وســـوف تحرك هذه الخطة الصلاحيات المركزية إلى المواقع التـــي يجب أن تكون فيها، وسوف تمنح الناس الهياكل والآليات الضرورية لحـــل معظم مشاكلهم محليا . وسوف تتيح الفرصة أمام الحكومات الفدرالية والإقليمـــية لإيـــلاء المـــزيد من العناية للمشاكل الإقليمية والوطنية . ولأن الخطـــة التفويضـــية قـــد صممت من اجل منح المزيد من الاستقلال المالي والإداري لحكومـــات المناطق ، فسوف يكون لها مضامين بعيدة الأثر على

الجهاز الأعلى للرقابة ، الذي لم يكن في السابق مسؤولا عن إجراء الرقابة على المستوى الحكومي المحلي . وفي الوقت الحالي ، سوف يحتاج الأمر إلى إجراء الرقابة على الجزء الأكبر من الموارد الفدرالية والإقليمية التي تذهب إلى حكومات المناطق . وهذا الأمر سوف يضع التزامات كبيرة على كاهل الجهاز الأعلى للرقابة فيما يتعلق بالموارد المالية والبشرية ، وكمية ونوعية المخرجات المطلوبة ، والتدريب ورقابة الجودة . ومع ذلك فإن هذا الدور القوي سوف يمكن الجهاز الأعلى للرقابة من الإسهام في جهود التنمية الوطنية على نطاق أوسع .

وللجهاز الأعلى للرقابة دور هام أيضا في تسهيل الحصول إلى المعلومات العامة والقرارات ، وهو جانب آخر من جوانب تعزيز ممارسة السلطة الجيدة . ولعدة قرون مضت، استمر مسؤولو الحكومة بالتمتع بثمار السرية وإخفاء القضايا الحكومية عن أعين الناس . وعلى الرغم من أن نشوء الديموقراطية قد منح البرلمانات الحق في طلب المعلومات بشأن السياسات والقرارات الحكومية ، إلا أن الحكومات استمرت في استخدام الوسائل المختلفة لكي تنجح في إخفاء معلومات هامة عن ممثلي الشعب .

ومع ذلك ، فان الموقف يتغير بسرعة . وفي الوقت الحالي تقر الحكومات بأنه يتعين عليها زيادة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بعملياتها والقرارات التي يتخذها المسؤولون العامون . وتبعا لذلك فقد قامت العديد من الحكومات بسن القوانين التي تمنح المواطنين مزيدا من الحرية في الحصول على القرارات والمعلومات العامة . وتقوم الحكومة الباكستانية في الوقت الحالي بسن قانون جديد يتعلق بهذا الأمر ، وطلبت ملاحظات الشعب قبل سن القانون .

ومن الممكن أن تلعب الأجهزة العليا للرقابة دورا فاعلا في ضمان أن المعلومات الموفرة من قبل الحكومة هي كافية ، وصحيحة ، وعادلة. ومن خلال تقارير صدرت حديثا للجهاز الأعلى للرقابة للباكستان ، أعلن عن المزيد من الموارد الحكومية التي يتم إنفاقها لأغراض غير تلك المخصصة لها . وفي بعض الحالات لا يتم تقديم بعض الأموال التي تخصص لأغراض خاصة وتشريعية إلى البرلمان للمصادقة عليها . فعلى سبيل المثال ، لم تدخل عائدات بيع بعض الوحدات التي تمت خصخصتها ضمن سجل الحسابات الرئيسي ، ولم يتم الإفصاح عن أية معلومات حول استخدام تلك العائدات . وضمن هذا السياق، فقد قامت إحدى مؤسسات العام بإنشاء ملعب رياضي في أحد الأقاليم بناء على أوامر شفوية لرئيس الوزراء آنذاك، وقامت سلطة التنمية الرأسمالية ببناء ملعب للبولو في مسكن رئيس الوزراء . وأشارت تقارير الجهاز الأعلى للرقابة أيضا إلى أن الحكومة قد وفرت بعض المنافع غير المعلنة (وغير المبررة) بلغت قيمتها ملايين الدولارات لتوفير مولد كهربائي خاص .

وفي النتيجة ، يمكن القول بأن المدققين العامين يلعبون دورا هاما في تعزيز ممارسة السلطة الوطنية الجيدة من خلال أعمال رقابة المطابقة ، وفحص الصلاحية . وقد يأخذ دورهم شكل الأعمال الرقابية على موارد الموازنة الإضافية ، وأعمال الرقابة على الدين العام ، والرقابة على أعمال التخاصية ، وأعمال الرقابة البيئية ، أو الرقابة الاجتماعية ، وفي جميع الأحول فإننا نحتاج إلى ضمان أن عملنا يوفر معلومات لدافعي الضرائب ، والمدراء التنفيذيين، والمشرعين لاستخدامها في تحسين العمليات الحكومية.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Office of the Auditor General of Pakistan, Constitution Avenue , Audit House , Islamabad, Pakistan , telephone :92-51-922-4080, fax:92-51-922-4085,e-mail: Saipak@comsats.net.pk.

مقال افتتاحي

(تكملة المقال في ص ٢)

وإنني اعتقد أن هنالك حاجة إلى إيجاد الطرق التي يمكن من خلالها تكييف صلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة وهياكل المساءلة مع الأشكال الجديدة للحكومة . ومما لا شك فيه بأن هنالك عدة وسائل لعمل ذلك . ووجهة نظر شارمان الحديثة بشأن الترتيبات في المملكة المتحدة والرقابة والمساءلة في الحكومة في القرن الحادي والعشرين، هي واحدة من المحاولات للتعامل مع هذه المشكلة . ونحن في مجتمع الجهاز الأعلى للرقابة ندرك التحديات المباشرة التي تواجه صلاحياتنا الرقابية . ولابد لنا من أن نكون على وعي بالتحديات الأقل مباشرة ، خاصة وان هياكل المساءلة التقليدية التي تدعم الرقابة التشريعية كانت موضع تهديد أيضا .

وبدون ذلك سوف لن نكون قادرين على القيام بمهامنا في مساعدة السلطة التشريعية في رقابتها على الأموال العامة والهيئات.

ودعوني انهي مقالي بالقول بأنني قد وجدت بأن مشاركتي في أعمال الانتوساي كانت مكافأة مهنية وشخصية بالنسبة لي . وقد تمكنت وزملائي من الشعور بالرضى عن الإسهامات التي قدمناها للانتوساي ولأنشطتها المختلفة . وأود أن اعبر عن تمنياتي بدوام النجاح للانتوساي . وإنني واثق من أن المنظمة سوف لن تستمر فقط بالازدهار، بل ستصبح أكثر فائدة لأعضائها على مر السنوات القادمة .

الجمعية العمومية للاسوساي تبحث موضوعات ممارسة السلطة

اجتمع ثلاثة وثلاثون جهازا أعلى للرقابة في شينغ ماي في تايلند لحضور الندوة والجلسة الثلاثية الثامنة للجمعية العمومية للأسوساي خلال الفترة من ٩-١٥ تشرين أول ٢٠٠٠ . والدول المشاركة هي استراليا ، وأذربيجان ، والبنغالاديش ، وبوتان ، وبرونـي دار السلام ، والصين ، وقبرص ، والهند، واندونيسيا ، وايران ، واسرائيل ، واليابان ، وكوريا ، والكويت ، وماليزيا ، ومالديفز ، ومنغوليا ، وميانمر ، ونيبال ، ونيوزيلندا ، وعمان ، والباكستان ، وبابوا نيو غينيا ، والفلبين ، والاتحاد الروسي ، والمملكة السعودية ، وسريلانكا ، وتايلند، وتركيا ، والإمارات العربية المتحدة ، وفيتنام ، واليمن . وقد التحق بالمائة وعشرين وفدا من تلك الدول في مناقشاتهم حول موضوع " دور الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز ممارسة السلطة الجيدة " مراقبون من السكرتارية العامة للانتوساي ، ومبادرة تنمية الانتوساي ، والمجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية ، وبنك التنمية الآسيوي .

الكلمات الافتتاحية تشكل القاعدة للحوار

افتتحت الجلسة رسميا من قبل رئيس مجلس الشيوخ التايلندي ، السيد سانيت فوربانيا، الذي أكد على أهمية اختيار " ممارسة السلطة الجيدة " كموضوع للمؤتمر ، عندما قال" نظرا لما تسببه الأزمات الاقتصادية والمالية الحالية من مصاعب على امتنا وشعوبنا ، فقد باتت ممارسة السلطة الجيدة في الإدارة الحكومية والتمويلات الحكومية قضية ملحة . ويتعين علينا تبعا لذلك أن لا نزيد معاناة شعوبنا بوجود أيدي الفساد أيضا . وموضوع جلسة وندوة الجمعية العمومية الثامنة للاسوساي يتفق بلا شك و الظرف الراهن الذي يحتاج إلى الشفافية ، والمساءلة ، والمسؤولية " .

وقد كان لعبارات السيد فوربانيا صدى لدى الرئيس السابق للاسوساي ، السيد ساتريو باديهاردجو جيودونو ، الذي علق على دور الأسوساي في تعزيز ممارسة السلطة قائلا " في جميع أنحاء العالم وخاصة في أنحاء معينة من المنطقة الآسيوية ، هنالك حاجة مستمرة لممارسة السلطة الجيدة، والإدارة السليمة، والاستجابة لاحتياجات العديد من العملاء في الحكومة . ومن الممكن للأجهزة العليا للرقابة أن تدعم هذا الأمر من خلال تشجيع المنهجيات المشتركة والمتبادلة في الرقابة والمحاسبة في القطاع العام . واختتم السيد جيودونو كلمته الافتتاحية بإحالة رئاسته إلى الدكتور بانيا تانتيافارونغ ، رئيس مجلس الرقابة في تايلند ومستضيف الجلسة .

وقد رحب السيد تانتيافارونغ بقدوم المشاركين إلى تايلند ، وعبر عن أمله بأن تعزز الجلسة المزيد من التعاون والتنسيق بين أعضاء الأسوساي والمؤسسات الأخرى الممثلة في شينغ ماي . وقد عقب أيضا على التوقيت الملائم لموضوع ممارسة السلطة الجيدة عندما قال " لقد دعتنا الأزمة الاقتصادية الآسيوية إلى اتخاذ إجراءات أشد لضمان الإلتزام بالقوانين وتحسين الفعالية والمساءلة للقطاع العام والتعامل مع الفساد بشكل حازم .

وقد تضمن البرنامج الافتتاحي أيضا تحيات ارسلت من قبل السكرتير العام للانتوساي السيد فرانس فيدلر، الذي أكد على دعم الانتوساي المتواصل لممارسة السلطة الجيدة ودعم الاسوساي في جهودها لتعزيز ممارسة السلطة الجيدة في المنطقة . وقد أشار الدكتور فيدلر الذي ناب عنه في شينغ ماي السيد رينهارد راث ، إلى أن الانتوساي قد خصصت جزءا كبيرا من اهتمامها على مر العقود لممارسة السلطة الجيدة . كما أن إعلان ليما بشأن الإرشادات الخاصة بالقواعد الرقابية ، والذي تبني من قبل الانتوساي في عام ١٩٧٧، يدعم المسائلة ويضم المباديء الأساسية – خاصة الاستقلالية –التي تمكن الأجهزة العليا للرقابة من الإسهام في ممارسة السلطة الجيدة .

أعضاء الاسوساي من كل من ، اليابان ، واندونيسيا ، وتايلند يترأسون الجلسة الافتتاحية لندوة وجلسة الجمعية العمومية الثامنة للاسوساي

لقاء حول ممارسة السلطة

لأول مرة في التاريخ ، استخدمت الأسوساي صيغة جديدة – اللقاء– للمناقشات الفنية . وبإدخال تلك الصيغة قال السكرتير العام السابق، السيد كانيكو بأن الأسوساي قد قررت استبدال الندوات الدولية التقليدية بلقاء لمدة يوم واحد باعتبار أن هذا المنهج هو أكثر إنتاجية وسرعة في مناقشة القضايا ذات الاهتمام بالنسبة للأعضاء . وقد تم طرح ومناقشة موضوع دور الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز ممارسة السلطة الجيدة في القطاع العام من خلال خطاب الدكتور بوكن بالكولا ، نائب رئيس المحكمة الإدارية في تايلند ، وتم أيضا عرض تقرير خاص حول ممارسة السلطة من قبل السيد بات باريت ، المراقب العام لاستراليا. وكان هنالك جلسة نقاش اشترك فيها كل من السيد سونغرام غراشنغاريتا ، من معهد الدراسات التنموية التايلندي ، والسيد شوجي ميشيموتو ، بنك التنمية الآسيوي ، والدكتور عدنان بن عبد الجليل ، المراقب العام لماليزيا ، والسيد منصور حسين ، المراقب العام للباكستان ، والسيد بات باريت .

جلسة مناقشة يترأسها متحدثون خبراء من الأجهزة العليا للرقابة الإقليمية ومؤسسات وبنوك التنمية والتي شكلت جزءا هاما من اللقاء حول ممارسة السلطة الجيدة .

وقد بدأ السيد فالكول كلمته الرئيسة باستعراض عدد من التعريفات المتعلقة بممارسة السلطة والتي كان من ضمنها التعريف الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " ممارسة السلطة هي ممارسة الصلاحيات السياسية والاقتصادية والإدارية لشؤون الدولة على جميع المستويات . وتضم الآليات، والعمليات، والمؤسسات التي من خلالها يستطيع المواطنون والمجموعات التعبير عن مصالحهم ، وممارسة حقوقهم القانونية ، والوفاء بالتزاماتهم ، وتسوية خلافاتهم . ووسع السيد بالكولا بعد ذلك هذا التعريف بتقديم خمس خصائص أساسية لممارسة السلطة الجيدة في القطاع العام ، وهي: حكم القانون ، والشفافية ، والمشاركة ، والمساءلة ، والفعالية ، والكفاءة .

وللبرهنة على أن المؤسسات هي القاعدة لتطبيق ممارسة السلطة الجيدة ، فقد ذكر جهاز الرقابة والمحاكم الإدارية لدولة تايلند كمثال على ذلك . واختتم السيد بالكولا عباراته والتي تتوفر من خلال الاتصال مع ديوان رقابة الدولة (انظر العنوان المذكور أدناه) ، بالطلب إلى الوفود وهم يسعون إلى تعزيز ممارسة السلطة الجيدة عندما يعودوا إلى بلادهم قائلا "يجب أن تكون لديكم الشجاعة الكافية والثقة بأن ما تفعلونه هو الشيء الصحيح " .

واشتمل الجزء الثاني من اللقاء على عرض للتقرير الخاص الذي اعد من قل السيد باريت بعنوان " ممارسة السلطة المؤسسية في القطاع العام ضمن إطار عمل ممارسة السلطة الوطنية " . وقد حدد عرض السيد باريت ونـاقش بعض القضايا الهامة والناشئة المرتبطة بممارسة السلطة للدول الأعضاء في الأسوساي، بما في ذلك الإدارة وعمليات الهيئات الحكومية في فترة حاسمة من التحول الهام للقطاع العام وتوزيع الخدمات العامة . وقد عالج تقريره الشامل ثلاثة جوانب رئيسة هي : ممارسة السلطة بمفهومها الواسع – وموقع الجهاز الأعلى للرقابة كعنصر أساسي لممارسة السلطة الجيدة ، بما في ذلك تحديد المكونات الأساسية والتطورات التي تهم الأجهزة العليا للرقابة – ومضامين ممارسة السلطة المؤسسية بالنسبة لأداء الأجهزة العليا للرقابة .

وقد أكد السيد باريت على أن نجاح الأجهزة العليا للرقابة يأتي من المصادر الهامة الثلاثة : الاستقلالية ، خبرة القطاع العام ، والشعب . أما العوامل الخارجية فمن الممكن أن يكون لها في بعض الأحيان أثر على قابلية الجهاز الأعلى للرقابة على تعزيز والحفاظ على تلك المصادر الأساسية . ولا يزال التحدي الخاص يتعلق بتوظيف وترقية وتحفيز موظفينا في سوق أكثر تنافسية .

وقال السيد باريت " في إدارتنا لأنفسنا لا زلنا نتطلع إلى المستقبل، وبصورة خاصة الى الإصلاح المتوسط إلى الطويل الأمد للقطاع العام ، والتحديات التي تواجه الرقابة والأجهزة العليا للرقابة في تطويرها للاستراتيجيات الملائمة للتعامل مع تلك القضايا والتحديات بنجاح . والتحدي الرئيس هو توسيع معارف وخبرات القطاع العام ، وتدعيمها بخبرات وأنظمة معلومات خارجية ، مما سيسهم في توزيع المخرجات والنتائج المطلوبة بشكل فعال وكفؤ وأخلاقي . وهذا الأمر سوف يعتمد إلى حد كبير على إدارة الجهاز الأعلى للرقابة في توفير البيئة المحفزة لمثل تلك المحصلة ، بما في ذلك مهنية والتزام موظفينا وعلاقة العمل الإيجابية مع العملاء . إن مثل تلك البيئة هي عامل أساسي في إطار عمل ممارسة سلطة مؤسسية للجهاز الأعلى للرقابة يركز بشكل أساسي على القيادة والنتائج " .

واختتم كلمته بحث الأجهزة لعليا للرقابة الأعضاء قائلا : يتعين عليكم العمل على المساعدة في ترسيخ أطر عمل لممارسة سلطة مؤسسية جيدة تهدف إلى الإسهام في تعزيز ترتيبات ممارسة السلطة الوطنية لخير الجميع ، ليس فقط للمواطنين في دولنا ، ولكن أيضا لمنطقتنا الآسيوية بأكملها . ويمكن الحصول على تقارير والأوراق المختلفة للسيد باريت من خلال الاتصال على العنوان التالي :.www.anao.gov.au

وقد أثمرت جلسة هيئة المستشارين التي اختتمت اللقاء خبرات واسعة وقيمة شكلت أساسا لمناقشة موضوع ممارسة السلطة ، واستمعت الوفود إلى خبراء في الإدارة العامة ، والاقتصاد ، والبنوك ، والتخطيط الإستراتيجي، وإعداد الموازنة ، والضريبة ، والرقابة . وقد كان من الواضح من خلال جلسة المناقشة وفترة السؤال والجواب ، بأنه طالما أن الإصلاحات في الأعمال الحكومية قد وضعت موضع التنفيذ ، فسوف تحتاج مفاهيم ممارسة السلطة إلى تغيير وإعادة دراسة . وهذا الأمر ينطبق بشكل خاص على التخاصية ومشاركة القطاع الخاص في توزيع خدمات عامة معينة . وقد أشير إلى أن صلاحية الجهاز الأعلى للرقابة كمدقق خارجي مستقل هي جانب أساسي في حماية المصلحة العامة، واستمرارية قيامه بدوره الأساسي في تعزيز ممارسة السلطة الجيدة .

تقرير مبادرة تنمية الانتوساي

قدم المراقب العام للنرويج ورئيس مبادرة تنمية الانتوساي السيد بجارني مورك ايدام تقريرا إلى الجمعية العمومية للانتوساي حول التغييرات والاتجاهات الجديدة لمبادرة تنمية الانتوساي . وقد استدعى تحول سكرتارية مبادرة تنمية الانتوساي من كندا إلى النرويج اعتبارا من ١ كانون ثاني ٢٠٠١ ، تنفيذ عدد من الأنشطة في كلتا الدولتين . ومع استكمال سكرتارية مبادرة الانتوساي للسنة الأخيرة لعملياتها في كندا، فقد تم اقرار الإجراءات المتعلقة بتسهيل عملية نقل المهام والمسؤوليات إلى النرويج . وقد تم إنشاء السكرتارية الجديدة لمبادرة تنمية الانتوساي في النرويج في آب ١٩٩٩، وسوف يواصل موظفون كنديون من مبادرة تنمية الانتوساي العمل مع سكرتارية تنمية مبادرة الانتوساي في النرويج للسنتين القادمتين وسوف يسهم ذلك في استمرارية العمليات ونقل الكفاءات والخبرات .

لقد وفرت جلسة الجمعية العمومية العديد من الفرص للمناقشات غير الرسمية بين أعضاء الاسوساي والصورة هنا من اليسار إلى اليمين المراقبين العامين لكل من تايلند ، وماليزيا ، واندونيسيا

وزع التقرير السنوي لعام ١٩٩٩ لمبادرة تنمية الانتوساي على جميع الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في الأسوساي ، وذلك في شهر آب ٢٠٠٠، وقد عرض التقرير البرنامج التدريبي الإقليمي الطويل الأمد (LTRTP) في منطقة الأسوساي والذي ابتدأ في عام ١٩٩٧ ، واستكمل في شهر تموز ٢٠٠٠. وقد كان الهدف من البرنامج إيجاد بنية تحتية تدريبية رقابية مستدامة في المنطقة . وقد أكمل ٢٧ مشاركا كل من دورة تصميم وتطوير البرامج التدريبية ودورة تطوير الوسائل التدريبية بنجاح، ومنحوا درجة الدبلوم في مجال تدريب المدربين . وقد شكلت جلسة هيئة المستشارين القاعدة للبنية التحتية التدريبية الجديدة للأسوساي . و قد أثبتت تلك البنية التحتية التدريبية الجديدة نجاحها خلال تصميم وتوزيع الدورات التدريبية الإقليمية الأربعة، بشهادة أخصائيي التدريب أنفسهم، وكان لها تأثير هام على التدريب في المنطقة . واعتبارا من شهر تشرين أول استقر جميع أخصائيي التدريب ال ٢٧ باستثناء واحد، في أجهزتهم العليا للرقابة ، وهم مهيئون لتطبيق ما اكتسبوه في تلك الدورات بشكل فعال وكامل ، سواء على مستوى الانتوساي أو داخل أجهزتهم .

والتحدي الأول الذي يواجه سكرتارية مبادرة تنمية الانتوساي في النرويج هو إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة . وقد بدأ بإعداد المخططات في نهاية شهر أيار ١٩٩٩ بالتعاون مع مبادرة تنمية الانتوساي في كندا . والشيء الأساسي بالنسبة لإعداد الخطط هو استكمال البرنامج التدريبي الطويل الأمد في جميع المناطق، وان تعمل مبادرة تنمية الانتوساي على تغيير دورها بشكل تدريجي، مع الأخذ بعين الإعتبار الاحتياجات التدريبية المختلفة للأجهزة العليا للرقابة لمجموعات العمل الإقليمية .

وقد كان العنصر الأساسي للتخطيط المسح الذي اجري على نطاق واسع بين مختلف دول العالم والذي نفذ في شهر كانون أول ١٩٩٩. حيث طلب من الأجهزة العليا للرقابة تقييم أهمية الأهداف الخمسة المقترحة واقتراح أهداف وغايات أخرى، وتقديم ملاحظات بشأن احتياجات وأهداف، وقضايا معينة تهم الجهاز الأعلى للرقابة أو المنطقة . وقد أجاب ١١٠ جهازا أعلى للرقابة يشكلون نسبة ٨١ بالمائة على إستبانة المسح مبرهنين على المستوى العالي للدعم و الإخلاص لعمل مبادرة الانتوساي . وقد وفرت تلك المدخلات قاعدة هامة لإرساء الخطة الاستراتيجية الجديدة لمبادرة تنمية الانتوساي وتشكيل جدول عملها للسنوات القادمة .

وقد تمت المصادقة على الخطة الاستراتيجية الجديدة للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٦ من قبل المجلس التنفيذي لمبادرة تنمية الانتوساي ، وتم اقرارها بعد ذلك قبل المجلس التنفيذي للانتوساي في اجتماعه السابع والأربعين المنعقد في أيار عام ٢٠٠٠. وقد أشارت الخطة الاستراتيجية إلى خمسة أهداف عريضة . والسكرتارية الجديدة لمبادرة تنمية الانتوساي هي الآن في طور الإعداد لمشروعات واقعية لإحراز أهداف وغايات الخطة الاستراتيجية . وهذا الأمر يحتاج إلى اتصال مكثف مع اللجان التدريبية الإقليمية والسكرتاريات الإقليمية من أجل تلبية احتياجات كل منطقة وتحقيق التنسيق الملائم بين الأنشطة . وأحد أهداف الخطة الاستراتيجية الجديدة هو إيجاد وتطوير شبكة اتصال لأخصائيي التدريب لمبادرة تنمية الانتوساي . والعنصر الأساسي بالنسبة لهذا الهدف هو اللقاء الدولي في النرويج في شهر حزيران ٢٠٠١ ، والذي سيجمع جميع خريجي برنامج التدريب الإقليمي الطويل الأمد (LTRTP) من جميع المناطق . وسوف يضيف هذا اللقاء المزيد من المهارات والمعارف لأخصائيي التدريب ، وسوف يوفر منتدى هاما يتيح الفرصة لتحديد ومناقشة الاحتياجات والأولويات . وقد تم مؤخرا إرسال الدعوات لحضور اللقاء إلى جميع رؤساء الأجهزة العليا للرقابة ممن لديهم أخصائيي تدريب تخرجوا من هذا البرنامج . ولمزيد من المعلومات حول مبادرة تنمية الانتوساي يرجى الإتصال على العنوان التالي:

IDI Secretariat, c/o Riksrevisjonen,Pilestredet 42, N-0032 Oslo 1, Norway.

أنشطة الأسوساي

كان من ضمن بنود الأنشطة العديدة لتي تم تناولها خلال جلسة الجمعية لعمومية، عرض وتبني التقرير السنوي للسكرتارية العامة ، بما في ذلك موازنة الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٢ ، والتقرير الشامل للعديد من الأنشطة التدريبية للمنطقة منذ اجتماع الجمعية العمومية الأخير في جاكرتا . وتم الإعلان عن انه منذ اجتماع الجمعية العمومية في ١٩٩٧ ، زاد عدد الأعضاء من ٣٠ إلى ٣٥ ، نتيجة لدخول ازربيجان ، وبوتان ، وايران ، ومالديفز ، وعُمان. وقد وافق الأعضاء على نقل السكرتارية العامة للاسوساي من اليابان إلى الهند ، وعبروا عن شكرهم العميق لليابان لاستضافة السكرتارية . وقد تم انتخاب المجلس التنفيذي الجديد من خلال اقتراع مفتوح، ويتألف المجلس الجديد من كل من تايلند ، واندونيسيا ، والهند ، والصين ، وكوريا ، والباكستان ، والبنغالاديش ، والكويت . وفي اقتراع منفصل تم انتخاب كل من نيبال وتركيا ليشكلوا لجنة رقابية . وقد كانت جائزة المجلة الآسيوية التي تمنح كل ثلاث سنوات من نصيب الهند . وباركت الجمعية العمومية النشرة التي صدرت حديثا للأسوساي . وقد تم إعداد إرشادات رقابة الأداء باشتراك فرق البحوث للأجهزة العليا للرقابة لكل من استراليا ، والهند ، ونيوزيلندا ، وماليزيا . وفيما يتعلق بالقضايا المستقبلية ، فقد وافقت الجمعية العمومية على عرض الفلبين لاستضافة اجتماع الجمعية العمومية القادم في عام ٢٠٠٠. وقد عبرت غالبية الوفود عن خالص تقديرها للدكتور بانيا تانتيافارونغ ولإدارة وموظفي الجهاز الأعلى للرقابة التايلندي على حسن ضيافتهم ، وتنظيمهم والتزامهم ، مما اسهم في نجاح جلسة وندوة الجمعية العمومية ، بالإضافة إلى البرنامج الثقافي الذي وفر العديد من الفرص للوفود لتطوير علاقات الصداقة الموجودة بينهم . ولمزيد من المعلومات حول جلسة وندوة الجمعية العمومية يرجى الاتصال على العنوان التالي :

State Audit commission, Soi Areesampan , Rama IV Road Bangkok, 10400, Thailand (e-mail: int rela@oag.go.th>)

وزيارة موقع الاسوساي على العنوان التالي : www.asosai.org.

المؤتمر الثلاثي الخامس للكاروساي

بقلم بنيامين روس ، مكتب المحاسبة العامة الأمريكي

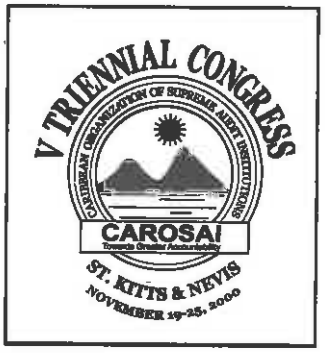

" نحو مساءلة أعظم ، وممارسة جيدة للسلطة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات في القرن الحادي والعشرين " كان موضوع المؤتمر الثلاثي الخامس لمنظمة الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة والذي عقد خلال الفترة من ١٩-٢٥ تشرين ثاني ٢٠٠٠. وقد اجتذب المؤتمر ممثلين عن الدول التالية، انغولا ، انتيغا وباربودا ، و باهاماس ، باربادوس ، وبرمودا ، وجزر الكيمان ، والدومانيكا، وغوانا، وهايتي ، وجمايكا ، ومونسيرات ، وكيتس ونيفز، ولوسيا ، وفينسيت وغرينادين، وترينيداد وتوباغو ، وجزر التيرك وكايكوس . وحضر المؤتمر أيضا عدد من المراقبين والممثلين الرسميين الذين يمثلون الانتوساي ، ومبادرة تنمية الانتوساي ، ومكتب الرقابة الوطني للمملكة المتحدة ، ومنظمة الدول الأمريكية (OAS) ، واتحاد المحاسبين المعتمدين (ACCA) ، والمجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية(IJGA) . وقد ألقى السيد البرت ادوارد المراقب العام لكيتس ونيفز كلمة أمام المشاركين في المؤتمر من مختلف المنظمات الدولية ، وقال بأن حضورهم لا يبرهن فقط على البعد الدولي الحقيقي للكاروساي ، بل أيضا على الإلتزام بتشجيع بناء العلاقات المتواصلة مع الكاروساي .

حفل الافتتاح

تم حفل الافتتاح في قاعة الاجتماعات العامة للبنك المركزي لشرق الكاريبي (ECCB) ، وقد اشتمل الحفل على عروض ثقافية من الموسيقى والرقص ، وعبارات من قبل السيدة جوسلين ثومبسون ، والسكرتير العام للكاروساي ، السيد البرت ادوارد ، والسيد ك.دويت فينر ، محافظ البنك المركزي لشرق الكاريبي ، الذي قدم الكلمة الافتتاحية . وقد ألقى رئيس الوزراء ، الدكتور دينزيل لـ دوغلاس كلمة تطرق فيها إلى موضوع المؤتمر وقال " في الحقيقة لا يوجد هنالك أي بديل حيوي لدول الكاريبي غير ضمان التحديث، والفعالية ، والمساءلة لقطاعاتنا العامة، وان كل فرد في القطاع العام من كاتب إلى وزير في الحكومة يعي جيدا بأن النوعية الجيدة للخدمة هي أمر حيوي في أداء المهام، وان خدمة الشعب تأتي في المقدمة".

تأسست الكاروساي في عام ١٩٨٨، و احتفل المؤتمر الثلاثي الخامس للكاروساي بالذكرى السنوية الثانية عشرة لتأسيسها .

وقد دخل ما يقرب من ٢٢ أمة من مختلف مناطق الكاريبي في عضوية الكاروساي . وقالت السيدة جوسلين ثومبسون ان " اثنتي عشر سنة هي فترة كافية لكي تكتسب الحكومات معرفة كافية بأعمال الكاروساي وان تتخذ موقفا داعما لنا " . وعلى مر السنوات الماضية ، كان هنالك عدة جهات تدعم الكاروساي من بينها بنك التنمية الأمريكي الذي يمول البرامج التدريبية وورش العمل منذ الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨. ومع ذلك فقد أشارت السيدة ثومبسون إلى أن هنالك حاجة إلى المزيد من الدعم خاصة من قبل الحكومات .

برنامج المؤتمر ومناقشات الموضوع

لقد اشتمل البرنامج الذي استمر لمدة أسبوع على جلسات فنية وعروض مختلفة من قبل خبراء في موضوعات مختلفة . وقد شملت الموضوعات التي عرضت ونوقشت خلال الجلسات الفنية ما يلي :

١. الموضوع رقم ١ – تكنولوجيا المعلومات والعملية الرقابية

أعدت الورقة الرئيسة من قبل الجهاز الأعلى للرقابة لكل من ترينيداد وتوباغو ، وأعدت الأوراق القطرية من قبل بيرمودا ، وجزر الكيمان ، وجمايكا ، ولوسيا ، وجزر التيرك وكايكوس. وكان هنالك ستة موضوعات فرعية تعلقت بالموضوع رقم١ وهي :

- أتمتت العمليات الرقابية .
- أساليب الرقابة على أنظمة الحاسوب .
- تطبيق الأساليب الرقابية باستخدام الحاسوب (CAATS) .
- مهارات استخدام مواقع الانترنت المتعلقة بالرقابة .
- تطورات في الرقابة على تكنولوجيا المعلومات .
- التقرير بشأن التطابق مع عام ٢٠٠٠ (Y2K) وقضايا الاستعداد .

خلال مناقشة الموضوع رقم ١ ، ذكرت هنالك العديد من العوامل التي تستحق الدراسة على اعتبار أنها تتعلق بتحسين النواحي التكنولوجية في الأجهزة العليا للرقابة ، وتتضمن تلك العوامل جهود الأجهزة العليا للرقابة في مواكبة التطورات التكنولوجيا التي تحدث في العالم ، ومتابعة التكلفة والمنافع المرتبطة بتلك التكنولوجيا . وتمشيا مع تلك الخطوط ، فقد ناقش الحضور تكلفة أجهزة الكمبيوتر ، وتكاليف ما قبل التشغيل . بالإضافة إلى ذلك ، كان هنالك العديد من المناقشات بشأن تدريب فريق العمل الرقابي بما يتلائم والبيئة التكنولوجية الحالية .

وبالإضـــافة إلى الوفر في التكاليف ، فقد تم استعراض العديد من الفوائد ، منها القدرة على توفير تحليلات متعمقة ، ومعالجة البيانات بصورة أسرع . وأشـــار المشـــاركون في المؤتمر إلى أن الأجهزة العليا للرقابة تحتاج إلى أشـــخاص يمـــتلكون الخـــبرة في مجال الكمبيوتر مثلما يمتلكون الخبرة في مجال المباديء المحاسبية . وغالبا ما تجابه الأجهزة العليا للرقابة بمشكلات عـــندما تقوم حكوماتهم بإجراء تغييرات على الأنظمة المحاسبية، وقلما تقوم حكوماتهم بإعلامهم بتلك التغييرات، الأمر الذي يشكل مشكلة للأجهزة العليا للـــرقابة لأنهـــم لا يستطيعون تنفيذ الرقابة اللازمة دون اكتسابهم للمعرفة الكافـــية بأنظمة المحاسبة الحكومية المحوسبة . ويتعين على الأجهزة العليا للـــرقابة أن تـــتعرف علـــى كيفية العمل باستخدام الحاسوب بشكل فعلي لا نظري .

٢. الموضـــوع رقـــم ٢ – التطوير المؤسسي للأجهزة العليا للرقابة

أعـــدت الورقـــة الرئيســـة من قبل الجهاز الأعلى للرقابة لغوانا مع أوراق قطـــرية من قبل كل من انتيغا وباربودا ، والباربادوس ، وبرمودا ، وجزر الكـــيمان ، وغرينادا ، وجمايكا ، ولوسيا وجزر التيرك والكايكوس . وكان هنالك تسعة موضوعات فرعية تعلقت بالموضوع رقم ٢ وهي :

- إطار العمل التشريعي .
- الصلاحيات الرقابية والتوظيف .
- تطوير مهارات الموظفين من خلال التدريب .
- تمويل وإدارة الأجهزة العليا للرقابة بما في ذلك سعر الخدمة.
- المعايير الرقابية .
- استخدام الإجراءات التحليلية في الرقابة .
- الحوسبة كأداة رقابية .
- اجراءات حماية توصيات التقرير الرقابي .
- تبادل المعلومات والموارد بين الأجهزة العليا للرقابة .

ومـــن بيـــن الموضوعات الفرعية التسعة التي ذكرت أعلاه ، كانت هنالك ثلاثـــة موضـــوعات هيمنت على جو المناقشة وهي إطار العمل التشريعي، والصـــلاحيات الرقابية والتوظيف ، والإجراءات المتعلقة بحماية توصيات التقرير الرقابي .

واتفـــق بشكل عام على أن الأجهزة العليا للرقابة تملك في الأصل نصوصا دستورية وقانونية تهدف إلى توفير بعض الاستقلالية لرؤساء الأجهزة العليا للـــرقابة . وتتضمن تلك النصوص مدة تولي المنصب ، ومستوى الراتب ، وقابلـــية الأجهزة العليا للرقابة لان لا تكون عرضة لسيطرة أي جهة خلال ممارســـتها لمهامهـــا . ومـــن بين الجوانب التي ذكرت على أنها مخفضة لمستوى استقلالية الأجهزة العليا للرقابة هي:عدم القدرة على تعيين ومكافئة الموظفيـــن – وعـــدم التمـــتع بالموارد المالية الكافية – ووجود ثغرات في الصـــلاحيات القانونـــية مما يحد من المجالات التي تستطيع الأجهزة العليا للرقابة إجراء الرقابة عليها .

٣.الموضوع رقم ٣– أساس الاستحقاق في المحاسبة

أعـــدت الرقة الرئيسة من قبل جزر التيرك وكيكوس ، وترينداد وتوباغو ، وكان هناك ثلاثة موضوعات فرعية تتعلق بالموضوع رقم ٣ :

- نظام الأساس النقدي مقابل نظام الأساس المحاسبي.
- خطة تنفيذ الخدمات العامة .
- إجراءات التحول والتكاليف المرافقة .

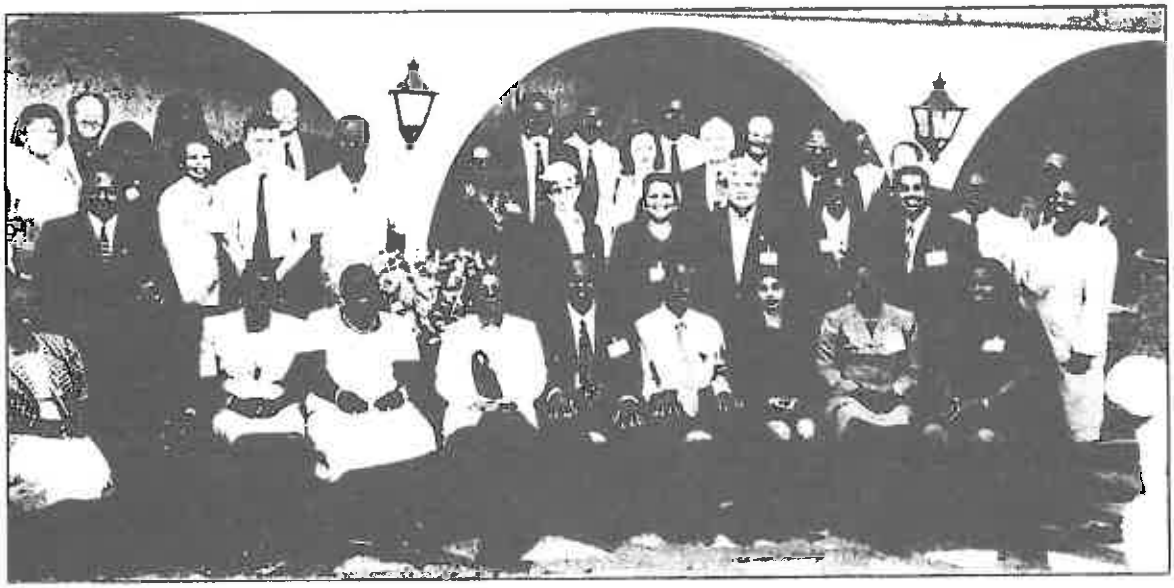

وفود ومراقبون في المؤتمر الثلاثي الخامس في صورة جماعية

خلال مناقشات ما بعد الظهر، تم عرض أربعة نماذج للأساس النقدي وأساس الاستحقاق : الأساس النقدي ، والأساس النقدي المعدل، وأساس الاستحقاق المعدل ، وأساس الاستحقاق . وتم تقديم عدة بدائل بين مؤيدة ومضادة لاستخدام الأساس النقدي مقابل أساس الاستحقاق. والأساس النقدي هو سهل التطبيق وسهل الفهم . وهو موضوعي في طبيعته ومفيد في عملية تقييم المطابقة مع الموازنات النقدية ومتابعة الموارد النقدية ، ومع ذلك ، فان الأساس النقدي لا يقدم صورة كاملة عن الأداء وغالبا ما يكون هنالك مجال للتلاعب من خلاله . ومن ناحية أخرى ، غالبا ما يوفر أساس الاستحقاق الفرصة لتحسين إدارة الأصول والمطلوبات ويكون مفيدا بشكل خاص عند التركيز على الإدارة من خلال النتائج والموارد . ومع ذلك ، فان أساس الاستحقاق هو أكثر تعقيدا من حيث الفهم، ويحتاج إلى مستوى عال من الفهم ومن الخبرة الملائمة لتطبيق مبادئه .

وعند تبني اتفاقياته ، وافق المؤتمر على التوصيات التالية :

- يجب أن يكون للجهاز الأعلى للرقابة الصلاحية القانونية لرفع التقرير السنوي للمراقب العام إلى البرلمان مباشرة .
- يجب على الأجهزة العليا للرقابة أن تشجع العملاء على تعيين أشخاص ضمن هيئاتهم لكي يكونوا مسؤولين عن ضمان أن التوصيات التي أعدت قد تم تطبيقها . ويتعين على الأجهزة العليا للرقابة ، وأينما كان ذلك ملائما أن تحاول كسب دعم وسائل الإعلام في لفت الانتباه إلى المخرجات والنتائج والتوصيات الرقابية من أجل زيادة وعي واهتمام الشعب ، و تحسين المساءلة العامة .
- يتعين على الأجهزة العليا للرقابة أن تتخذ الخطوات اللازمة من أجل أن يكون لها موازنة مستقلة ، واستقلالية ومرونة فيما يتعلق بتعيين موظفيها وترقيتهم ، والشؤون الأخرى ذات العلاقة .
- يجب على الأجهزة لعليا للرقابة أن تضمن بأن قراراتها فيما يتعلق بتنفيذ أي مهمة رقابية تأتي بناء على الصلاحية القانونية الممنوحة لها وان لا تقبل أي مساومة على استقلاليتها المهنية .
- يتعين على الأجهزة لعليا للرقابة أن تتخذ الخطوات اللازمة من اجل أتمتت مكاتبها وعملياتها الرقابية لضمان أن مكاتبها تعمل بشكل فعال ، وأنها قادرة على إجراء الرقابة على الحسابات المحوسبة للحكومة .
- تنصح الأجهزة العليا للرقابة أن تتأكد من وجود ترتيبات الحماية الملائمة، لحماية سلامة أنظمتها وسرية بياناتها .
- يجب أن تسعى الأجهزة العليا للرقابة إلى تطوير الخبرة المحلية لتكنولوجيا المعلومات ، ولكن يمكنها الحصول على مصادر خارجية لقضايا تكنولوجيا المعلومات الأكثر تعقيدا .
- يتعين على الكاروساي أن تتخذ الخطوات السريعة من أجل إنشاء موقع الكتروني بحيث يصبح المجتمع على علم بعمل الأجهزة العليا للرقابة .
- يتعين على الأجهزة العليا للرقابة أن تشجع لجنة الحسابات العامة على عقد اجتماعات علنية .
- يتعين على الأجهزة العليا للرقابة أن تشجع حكوماتها على ترك النظام المحاسبي النقدي والتحول إلى أساس الاستحقاق لكي تواكب التطورات العالمية .
- يتعين على الكاروساي أن تتابع بشكل فعال أهداف اتفاقيات التعاون الموقعة مع منظمة الولايات الأمريكية ، وان تبني المزيد من العلاقات مع المنظمات الدولية والأجهزة الرقابية الأخرى .

عروض من قبل المراقبين

تضمنت المناقشات الأخرى كلمات من قبل ممثلين من مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) والمكتب الوطني للرقابة للمملكة المتحدة (NAO) ومنظمة الدول الأمريكية (OAS) ،واتحاد المحاسبين القانونيين(ACCA)، ومكتب المحاسبة العامة الأمريكي (GAO). وقد نقلت السيدة ميشيلا اوت سبراكلين تحيات السكرتير العام للانتوساي ، وقالت في كلمتها " لقد كرست الانتوساي جل اهتمامها في السنوات الأخيرة لموضوع ممارسة السلطة الجيدة .

وقد اشتمل إعلان ليما بشأن الإرشادات المتعلقة بتبني القواعد الرقابية والذي تبني من قبل مؤتمر الانتوساي التاسع في عام ١٩٧٧ ، على تلك المباديء ، والتي يجب أن تمكن الأجهزة العليا للرقابة من المساهمة في تطبيق مبدأ ممارسة السلطة الجيدة . ومن الممكن أن تتضمن تلك المساهمة الدعوة إلى رقابة حكومية مستقلة . وقد نص إعلان ليما على أنه لا يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تنجز مهامها بشكل موضوعي وفعال ما لم تكن مستقلة عن الهيئة الخاضعة لرقابتها وما لم تكن محصنة ضد أي تأثير خارجي .

توقيع اتفاقية منظمة الولايات الأمريكية

ومن ضمن الأنشطة الخاصة التي جرت خلال مؤتمر الكاروساي كانت كلمة السيدة ليندا فيلنغ ، المفتش العام لمنظمة الولايات الأمريكية والتي تبعها توقيع اتفاقية بين الكاروساي ومنظمة الولايات الأمريكية . وفي كلمتها قالت السيدة فيلنغ " يتعين على المدققين والهيئات الرقابية أن لا يقللوا من شأن دورنا اتجاه الحكومات التي نقوم بخدمتها . ويتعين عينا أن نكون موضوعيين وان نعد تقاريرنا وفقا لمعاييرنا المهنية ، حتى وإن كانت نتائجنا غير مرضية للهيئات التي تخضع لرقابتنا " .

مساعدات فنية وبرامج تدريبية

الحاجة الى التدريب والمساعدة الفنية للكاروساي كان الموضوع المهيمن على المناقشات التي جرت بين جميع المشاركين. وقد ألقيت العروض الثلاثة ذات الاهتمام من قبل ممثلين عن كل من مبادرة تنمية الانتوساي، ومكتب المحاسبة العامة الأمريكي . وقد قدم السيد رينشارد غاغن من مبادرة تنمية الانتوساي عرضا موجزا عن البرنامج التدريبي الإقليمي الطويل الأمد لمبادرة تنمية الانتوساي للأجهزة العليا للرقابة لمنطقة الكاريبي . وفي عرضه للبرنامج ، صرح السيد غاغن بأنه منذ بداية البرنامج، تم عقد ٨٣ دورة تدريبية ضمت ما يزيد عن ٢٩٠٠ مشارك يمثلون ١٥٥ دولة . وقد كانت قضية الحاجة إلى المزيد من التدريب ، والحاجة إلى استقطاب المزيد من المتدربين هي القضية المهيمنة خلال تلك

المناقشـــات . ونتـــيجة لذلك فقد عرضت فكرة القمر الصناعي أو البرامج الإقليمية باعتبارها محاولة لتوسيع البرامج التدريبية للأجهزة العليا للرقابة . ومغـــزى هـــذه الفكرة ، هو انه يتعين على الأجهزة العليا للرقابة أن تسعى للحصـــول على المساعدة من حكوماتها من أجل تمويل تلك المبادرة ، من خـــلال دورات تدريبـــية يتم تمويلها من قبل الأجهزة العليا للرقابة في نفس المنطقة .

وبعـــد عرض السيد غانغ، خاطبت السيدة كرستين استرب المؤتمر . وقالت فـــي كلمـــتها بأن الهدف الأساسي من مبادرة تنمية الانتوساي هو مساعدة الـــدول النامـــية على تحسين قدرتها الرقابية من خلال التعامل مع القضايا الرقابية الناشئة عن طريق التدريب ، وتبادل المعلومات ، وتوفير المساعدة الفنـــية لمـــناطق الانتوســـاي . وقد أعلمت المؤتمر بنبأ انتقال مبادرة تنمية الانتوساي من كندا إلى النرويج اعتبارا من شهر كانون ثاني ٢٠٠١، وأن الانـــتقال الميســـر هو الآن قيد التنفيذ . وذكرت بأن بعض موظفي مبادرة تنمـــية الانتوســـاي في النرويج قد قاموا بزيارة إلى مناطق مختلفة من أجل التعريف بأنفسهم ، وإجراء الاتصالات ، وذكرت أيضا بأنهم يقومون حاليا باســـتعراض مصـــادر التمويل المختلفة لتمويل برامج وأنشطة بالتعاون مع المـــناطق . وقالـــت الســـيدة استريب بأن الخطة الإستراتيجية للفترة من ٢٠٠١ –٢٠٠٦ قـــد تمت الموافقة عليها من قبل المجلس التنفيذي لمبادرة تنمـــية الانتوساي وأنه قد تم إقرار الأهداف الخمسة التالية : تأمين وتعزيز القدرات التدريبية في مناطق الانتوساي ، وإنشاء شبكة عمل من أخصائيي التدريـــب ، والتعاون مع اللجان الدائمة لمجموعات العمل ، وتوسيع برنامج مبادرة تنمية الانتوساي واستعراض برامج التدريب عن بعد المقترحة .

وخاطـــب السيد بنيامين روس من مكتب المحاسبة العامة الأمريكي المؤتمر مـــن خلال تقديم نبذة عن مكتب المحاسبة العامة الأمريكي وأنشطة برنامج الـــزمالة الدولي للمدقق . وقد تحدث السيد روس حول برنامج الزمالة الذي يستمر لمدة أربعة اشهر ونصف الشهر قائلا " لقد تخرج من البرنامج حتى الآن ٣٠٠ شخص يمثلون ما يزيد عن ٨٠ دولة " .

أنشطة الكاروساي

خـــلال المؤتمـــر الثلاثي الخامس ، تم تنفيذ عدد من الأنشطة . وقد رحبت الكاروساي بالجهاز الأعلى للرقابة لكل من انتيغا وباربودا كعضو جديد في المجلـــس التنفيذي ، وتم انتخاب الجهاز الأعلى للرقابة لـــ باهماس كمدقق للكاروساي . ومن خلال تصويت بالإجماع، وتقدير واضح للسيدة جوسلين

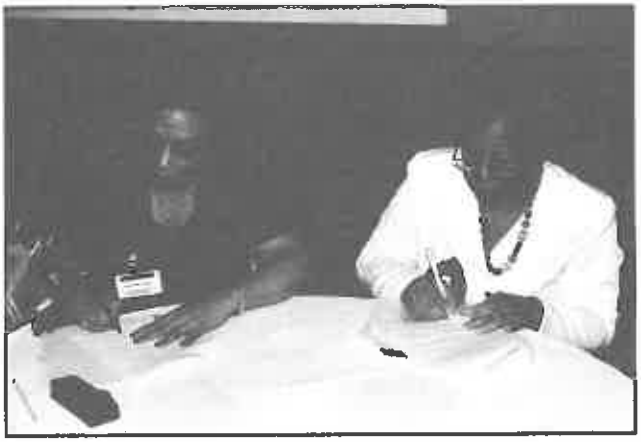

الســـيدة جوســـلين ثومبسون ، السكرتير العام ، والسيدة ليندا فيلنغ ، من مـــنظمة الولايـــات الأمريكـــية يوقعـــون اتفاقـــية ما بين منظمة الولايات الأمريكية والكاروساي

ثومبســـون ولموظفـــيها ، اتفقـــت الوفـــود على بقاء السكرتارية العامة في ترينـــيداد وتوبـــاغو . وســـيكون مستضيف المؤتمر الثلاثي القادم الجهاز الأعلى للرقابة لبرمودا .

وفـــي كلمته حول موضوع المؤتمر قال السيد اناند غولسران المراقب العام لغوانـــا ، الرئـــيس السابق للكاروساي " إنني أؤمن بأن الموضوع الذي تم اختياره يرتبط بشكل كبير بوضعنا في منطقة الكاريبي . وهو لا يعكس فقط " شـــعارنا نحـــو مساءلة أعظم " ، والذي بصفتنا أجهزة عليا للرقابة نسعى باستمرار إلى تحقيقه ولكنه يبحث أيضا ممارسة السلطة الجيدة . ولا يمكن إحـــراز الأخير إلا من خلال الانفتاح ، والشفافية ، ومساءلة عامة اعظم . ومـــع ذلـــك ، فان التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات يأتي من استخدام المـــنافع الناتجة عنها ، عندها فقط يمكن لجهودنا من اجل تحسين المساءلة وممارسة السلطة الجيدة أن تحقق النتائج المطلوبة .

ولمزيد من المعلومات يرجى الإتصال على العنوان التالي :
CAROSAI General Secretariat ,Office of the Auditor General , Eric Williams Financial Complex, Independence Square, P.O. Box-340,Port-of-Spain,Trinidand and Tobago,Telephone No: 868-627-9657;625-4255 (DL),Fax No: 868-625-5354; or the CAROSAI Chairman at the Office of the Auditor General of St.Kitts and Nevis, P.O Box- 19, Basseterre, St. Kitts and Nevis, Telephone No : 869-465-2521 Ext. 1051, Fax No: 869-466-8510,E-mail: audioffskn@caribsurf.com.

نـــبذه رقابية : ديوان الرقابة والتفتيش لدولة منغوليا

بقلم ب باتبيار ، السكرتير العام لديوان الرقابة والتفتيش لدولة منغوليا

نبذة تاريخية

يمكـن تقسيم التاريخ الحديث لمنغوليا ضمن جزئين :من ١٩٢١-١٩٩٠ – فـترة نظـام شيوعي واحد واقتصاد مخطط ومركزي يدار من قبل حزب سياســي، ومن عام ١٩٩٠ حتى الآن ، فترة تحول إلى اقتصاد السوق في مجتمع ديموقراطي متعدد الأحزاب .

ووفقـا للدســتور الجديد لمنغوليا والذي تم تبنيه في عام ١٩٩٢، فقد بدأت مجموعــة من المؤسسات الحكومية الجديدة بالظهور . كان من بينها ديوان الـرقابة والتفتـيش للدولــة ، والذي انشأ في عام ١٩٩٥ بموجب القانون المنغولي لرقابة وتفتيش الدولة .

ومــع ذلك ، فتجدر الإشارة إلى أنه خلال فترة تولي الحكومات السابقة كان هـنالك هيئة رقابية بدأ تاريخها من عام ١٩٢٢ ، وجاء إنشائها مع تأسيس حكومة جمهورية منغوليا ، وانتهت في عام ١٩٩٠، مع إلغاء ديوان مراقبة الجمهوريــة . وخــلال تــاريخ هيئة الرقابة لمنغوليا تغيرت صلاحياتها ، ونظامها ، ومهامها واسمها عشر مرات .

المهام الأساسية ونطاق الصلاحية

وفقـا لقـانون الرقابة والتفتيش للدولة ، فإن المهام الرئيسة لديوان الرقابة والتفتيش للدولة هي : إجراء الرقابة على إيرادات الموازنة الحكومية للدولة وتوزيــع واســتعمال الأصــول المالية، والرقابة على الإجراءات الرقابية المــتعلقة باســتخدام، وإدارة، ، وحمايــة الممتلكات والأصول الحكومية ، والــتحقق عمــا إذا كان هنالك مخالفة لدستور أخلاقيات الخدمة المدنية من قبل كبار مسؤولي الدولة .

وقــد أقــر القانون نطاق صلاحية الرقابة لديوان الرقابة والتفتيش . ويحق لديــوان الرقابة والتفتيش إجراء الرقابة على البرلمان، والرئيس، والمحكمة الدســتورية ، ومجلــس الــوزراء وســكرتارياتهم، ومحاكم وسكرتاريات التحقــيق، والوزارات ، والهيئات التنظيمية والتنفيذية ، والبنك المركزي ، والهيئات الأخرى الممولة بالموازنة الحكومية، بالإضافة إلى تدقيق حسابات الشــركات المســاهمة . والرئــيس والمفتشون مخولون من قبل البرلمان بإجــراء الــرقابة على نفقات دائرة المخابرات ، وسلاح الجو ، والخدمات التشــغيلية للشــرطة . ويقــوم ديوان الرقابة والتفتيش بإجراء الرقابة على الأمــوال الحكومــية الخاصة ، واستخدام المساعدات الخارجية بما في ذلك القــروض والمنح ، ونتائج استثمار الموازنة الحكومية . وباختصار ، فان لديــوان الــرقابة والتفتــيش الحق في إجراء الرقابة على النفقات الحكومية لجميع الهيئات ذات العلاقة .

ويقــوم ديــوان الــرقابة والتفتــيش أيضا بإجراء أعمال رقابة داخلية على استخدام ، وإدارة ، والحفاظ على ، وحماية أصول الممتلكات الحكومية في الهيئات المعنية .

ولديــوان الــرقابة والتفتــيش الحق في تقييم تنفيذ الموازنة الحكومية للسنة الماضــية ، وتقديــم اقــتراح بشأن مشروع الموازنة للسنة القادمة، وتقديم التوصــيات بشــأن زيادة إيرادات وكفاءة أصول الموازنة، وتقديم الموازنة إلى البرلمان .

وهــنالك مهمة تختص بعمل ديوان الرقابة والتفتيش ، والتي قد تختلف من جهــاز إلى آخر ، وهي التحقق وإعداد تقييم بشأن ما إذا كان هنالك انتهاك لدســتور الأخلاقــيات للخدمة المدنية من قبل كبار مسؤولي الحكومة . وقد نــص القــانون علــى قائمة الموظفين المعرضين للتفتيش، وتضم من بين آخريــن كبار المسؤولين من وزراء ، ورؤساء البنك المركزي ، ومجلس الخدمــة الإداريــة الحكومــية ، والهيئات التنظيمية والتنفيذية الحكومية ، والمســكرتاريات الحكومــية (السكرتاريات المقيمة) للوزراء ، ومحافظي الأقاليم ، والسفراء.

الاستقلالية

ديــوان الــرقابة والتفتيش هو الهيئة الرقابية العليا لمنغوليا، وأسس بموجب قــانون الدولــة. وهو مسؤول أمام التشريع ومستقل عن السلطة التنفيذية . والــبرلمان هــو الذي يعين ويعزل رئيس وأعضاء الديوان من مناصبهم. ومدة توليهم للمنصب هو ست سنوات . ولا يجوز عزل الرئيس والأعضاء مــن مناصــبهم إلا في حالات استثنائية هي : إذا قدم الرئيس استقالته إلى الــبرلمان بســبب مشــكلة صحية أو أية أسباب أخرى مقنعة ، عندئذ يقبل الــبرلمان اســتقالته – في حاله فشله في تنفيذ مهامه بشكل ملائم أو خرقه للقانون عندها يقرر البرلمان عزله من منصبه .

ويعتــبر ديــوان الرقابة والتفتيش مستقل في تنفيذه لمهامه . وغالبا ما يتخذ القرار بنفسه بشأن الهيئات والقضايا التي يقوم بإجراء الرقابة عليها . ويقوم أيضــا بتنفيذ بعض الأعمال الرقابية بناء على طلب من البرلمان وبناء على تعلــيمات يــتم تلقــيها من المواطنين والمنظمات . ويتمتع بحقه الكامل في تدقيق السجلات المطلوبة للرقابة، ولا يوجد هنالك أية قيود على تلك الناحية . ولديــوان الــرقابة والتفتيش الحق في تحسين هيكله التنظيمي ، والقوانين والأنظمــة المــتعلقة بأنشطته ، ويحق له أيضا إشراك خبراء ضمن عمله الرقابي بناء على إتفاقية مع الهيئة التي يعمل فيها الخبير.

ونظــام إدارة شــؤون الموظفيــن لديوان الرقابة والتفتيش هو مستقل عن مجلــس الخدمات الإدارية الحكومية (ديوان الخدمة المدنية) . وفي حين أنه يــتم تعييــن الموظفين الحكوميين من المرشحين الذين يجتازون امتحانات الدخــول للخدمــة المدنية ، فإن ديوان الرقابة والتفتيش يقوم بتعيين مفتشيه بنفسه .

ومـــع ذلـــك فهنالك حاجة إلى ضمان استقلالية ديوان الرقابة والتفتيش فيما يـــتعلق بالتمويل . وعلى الرغم من أن قانون الرقابة والتفتيش للدولة ينص علـــى انـــه يجـــب المصادقة على موازنة ديوان الرقابة والتفتيش من قبل الـــبرلمان ، إلا أن هـــذا البـــند لـــم يتم تطبيقه حتى الآن بالشكل الملائم . والحقـــيقة انـــه حتى الآن لا يملك ديوان الرقابة والتفتيش العدد الكافي من الموظفيـــن ، والموازنـــة اللازمة لتنفيذ مهامه بشكل فعال . وقد لاحظنا أن الســـبب الرئيســـي لهذا الموقف هو الصعوبات الاقتصادية للفترة الانتقالية والعجز المالي الكبير .

التنظيم

يتشـــكل ديوان الرقابة والتفتيش من الرئيس وثمانية أعضاء غير موظفين . ويعتـــبر رئـــيس ديوان الرقابة والتفتيش مساو لرئيس مجلس الوزراء في الرتـــبة ، ويحضر جلسات البرلمان واجتماعات مجلس الوزراء من خلال دوره الاستشاري . ويقوم السكرتير العام بتنفيذ مهمة تنظيم وإدارة الوحدات الرقابية والإدارية تحت إشراف ديوان الرقابة والتفتيش .وحتى هذا الوقت، يوجـــد لديـــوان الرقابة والتفتيش دائرتين للرقابة والتفتيش ، واللتان يختلف عمـــل كـــل مـــنهما عن الأخرى من حيث الهيئات والقضايا اللتان تقومان بإجراء الرقابة عليها . والدائرة الإدارية مسؤولة عن الأعمال الإدارية .

وهـــنالك ٢٢ لجنة رقابة وتفتيش محلية داخل العاصمة . وهنالك ٢١ إقليم لمنغولـــيا . وتتألف لجنة الرقابة والتفتيش المحلية من الرئيس وستة أعضاء مـــن غـــير الموظفيـــن . ويتم تعيين الرئيس وعزله من قبل ديوان الرقابة والتفتـــيش ويـــتم تعيين وعزل الأعضاء من قبل ممثلي الإقليم في البرلمان (الـــبرلمان المحلي) . وللجان الرقابة والتفتيش موظفيها الخاصين ، وتقوم اللجان المحلية بتنفيذ مهام مشابهة لمهام ديوان الرقابة والتفتيش ولكن ضمن أقاليمها ، وتركز بشكل خاص على أموال الموازنة المحلية .

ويزود ديوان الرقابة والتفتيش اللجان الرقابية المحلية بالإرشادات المنهجية والمهنـــية، ويملك الحق في الطلب من اللجان الرقابية المحلية إجراء أعمال رقابـــية معيـــنة ، ولـــه الحق في الطلب من اللجان الرقابية المحلية إجراء أعمال رقابية بالنيابة عن ديوان الرقابة والتفتيش .

أنواع الأعمال الرقابية

فـــي الوقت الحالي ، يقوم ديوان الرقابة والتفتيش بإجراء أعمال رقابه مالية تقليدية . والهدف الرئيس لمثل تلك الأعمال الرقابية هو ضمان مطابقة تنفيذ الموازنة مع القوانين والأنظمة المعمول بها .

ومـــن ناحية أخرى ، يقوم ديوان الرقابة والتفتيش بإعداد وإدخال الأساليب والتقنـــيات المـــتعلقة برقابة الأداء ضمن أنشطته . ومشروع القانون حول تمويـــل وإدارة القطـــاع العام والذي أعد على أساس مفهوم الإدارة العامة الجديدة والنموذج النيوزيلندي للإدارة العامة، هو الآن على طاولة البرلمان. وفـــي حالة الموافقة عليه، فسيطلب من ديوان الرقابة والتفتيش إبداء الرأي حـــول القوائـــم المالـــية للحكومة ، والوزارات ، والهيئات . وقد بدأ بتنفيذ المشـــروع الـــرائد لإدخال هذا الإصلاح ، ويعتبر ديوان الرقابة والتفتيش واحد من الهيئات الرائدة الخمسة .

إعداد التقارير

يقـــدم ديوان الرقابة والتفتيش تقريرا سنويا إلى البرلمان . ويتم مناقشة هذا الـــتقرير خلال الجلسة العامة للبرلمان بعد مناقشته خلال اجتماعات اللجان الدائمـــة حـــول الموازنـــة والهيكلة الحكومية . وطوال السنة يستمر ديوان الرقابة والتفتيش بتزويد البرلمان بالمعلومات بشأن نتائج كل عمل رقابي . ويقـــوم أيضا بإعلام الرئيس ، ورئيس الوزراء، والوزراء المعنيين، وكبار المسؤولين الآخرين بشأن نتائج الأعمال الرقابية .

ويـــتم مناقشة التقارير الرقابية في اجتماعات ديوان الرقابة والتفتيش والتي تكـــون مفـــتوحة عادة أمام الصحافة . ويقوم ديوان الرقابة والتفتيش بنشر نـــتاج رقابـــته من خلال الصحف ووسائل الإعلام . ويقوم بإصدار تقريره الســـنوي و إصـــدار جـــريدة رقابية ربعية كملحق لإحدى الصحف اليومية الوطنية .

وتقـــوم اللجـــان الرقابـــية المحلية بإصدار تقرير إلى ممثلي الشعب، وتعلم ديوان الرقابة والتفتيش بشأن نتائج أنشطتها .

تحديات مستقبلية

يواجـــه ديـــوان الـــرقابة والتفتيش حاليا أهدافا تتعلق بتحسين أساليب عمله ليصـــبح في مصاف الأجهزة العليا للرقابة للدول المتقدمة – وتعزيز قدرته التنظيمية– وضمان استقلاليته . ولتحقيق تلك الأهداف ، يرى ديوان الرقابة والتفتـــيش أن يـــتم الـــنص في دستور منغوليا على صلاحية ديوان الرقابة والتفتيش لضمان استقلاله المالي والقانوني ، وإدخال أساليب وتقنيات الأداء إلى جانب تدقيق القوائم المالية .

ولمزيد من المعلومات يرجى الإتصال على العنوان التالي :

The State Audit and Inspection Committee of Mongolia, Government Building No.4,Baga Toiruu-6, Ulaanbaatar – 46, Mongolia; Telephone: (9761) 322071; Facsimile: (976-1) 323266; E-mail: batbayarb_@saic.pmis.gov.mn .

تقارير منشورة

أصدر صندوق النقد الدولي كتيبين جديدين ضمن سلسلة إصداراته الإقتصادية. وقد عرض الكتيب الذي أعد من قبل اندرو بيرغ وكاترين باتيلو ، بعنوان تحدي التنبؤ بالأزمات الاقتصادية " ، قضايا تتعلق بالتنبؤ بأزمات اقتصادية (مثل الأزمة المكسيكية في عام ١٩٩٤ ، والأزمة الآسيوية في عام ١٩٩٧) من خلال أنظمة إنذار مبكر . وقد أظهرت الدراسات التي أعدت من قبل عدد من المؤسسات ، بما في ذلك صندوق النقد الدولي ، ومكتب الإحتياطيات الفدرالية للولايات المتحدة، بأن بعض النماذج هي مفيدة في التنبؤ في الأزمات الاقتصادية ، ولكن الأمر يحتاج إلى جهود أخرى لفهم أسباب الأزمات بشكل أفضل . والكتيب الثاني الذي ألفه ثوماس ولف وايمين غورغين ، هو بعنوان " تحسين ممارسة السلطة ومكافحة الفساد في دول البلطيق ودول (CIS)" . وتتفحص هذه النشرة كيف بدأت الدول المستقلة الخمسة عشرة التي نشأت عن حل الاتحاد السوفياتي السابق بالتحول نحو إقتصادات السوق، وتناولت علاقات الربط بين ممارسة السلطة والفساد والتكاليف الاقتصادية العالية للفساد . واستعرضت أيضا عمل صندوق النقد الدولي مع دول البلطيق ودول(CIS) لتحقيق الثبات في الاقتصاد الكلي والوصول إلى إصلاحات هيكلية قوية .

وأصدر صندوق النقد الدولي أيضا كتابا جديدا بعنوان " أفريقيا : مواجهة تحديات العولمة " تأليف لورا ولاس . وأشار الكتاب إلى أن الصحراء شبه الأفريقية تحتاج إلى نمو اقتصادي أسرع وأكثر فعالية إذا ما أرادت تحسين أوضاعها المعيشية وتخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر . وقد عرضت النشرة جلسات اجتماع شهر أيار ١٩٩٨ الذي نظم من أجل مناقشة طرق تسريع النمو الأفريقي في عالمنا الذي يزداد فيه انتشار العولمة . وتتوفر نشرات صندوق النقد الدولي من خلال الإتصال على العنوان التالي:

IMF Publications Services, 700 19th Street, NW, Washington , DC 20431, USA (tel++202-623-7430; fax++ 202-623-7201) E-mail:publications@ imf.org.

*****

ودليل الرقابة الداخلية هو الموضوع الذي اجتذب جانبا كبيرا من الاهتمام خلال السنوات الأخيرة ، وقد يرغب قراء المجلة في الحصول على الكتاب الجديد المعد من قبل ستيفن ج رووت ، " معايير الرقابة الداخلية من اجل تعزيز ممارسة السلطة المؤسسية " . وقد أزالت اللجنة بعض التعقيدات المتعلقة بتقرير معايير الرقابة الداخلية من خلال توفير إرشادات محددة بشأن كيفية تنفيذ معايير الرقابة الداخلية المختلفة . وقد اعتمدت على إطار عمل معايير الرقابة الداخلية في توفير نظام متين يمكن استخدامه من اجل تحويل مهام الرقابة الداخلية إلى أدوات استراتيجية قيمة لزيادة الصلاحيات المؤسسية وتحسين الأداء .

Published in English by John Wiley & Sons, 605 Third Avenue , New York, 10158, USA . (tel++212-850-6336) . $34.95.

يتوفر الآن نسخا من جلسات المؤتمر الأمريكي – الأوروبي الأول للأجهزة العليا للرقابة المنعقد في مدريد من ١٧ إلى ١٨ شباط عام ٢٠٠٠ ، والذي حضره ممثلون عن اليوروساي والاولاسيفس . وقد كان المؤتمر بمثابة منتدى علمي لتبادل الخبرات والمعلومات حول موضوع الاندماج والعولمة. وقد تمت خلال مناقشة ثلاثة موضوعات رئيسة وهي (١) الجهاز الأعلى للرقابة في مرحلة الاندماج والعولمة (٢) خبرة التعاون من قبل الأجهزة العليا للرقابة في الإجراءات الحالية للدمج والعولمة ضمن نطاق اليوروساي والأولاسيفس (٣) تطلعات نحو مستقبل الرقابة والتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة ضمن نطاق اليوروساي والاولاسيفس. وقد عقد المؤتمر تحت رعاية الجهاز الأعلى للرقابة الإسباني . وللحصول على نسخة من الجلسات سواء (باللغة الإنجليزية أو الإسبانية) يرجى الكتابة على العنوان التالي:

Spanish Court of Audit, Presidente del Tribunal de Cuentas de Espana, Fuencarral 81, Madrid, Spain 28004 (tel++011-34-1-445-8112; fax++011-34-1-446-7600).

******

بقي موضوع الوقاية من الفساد الاهتمام الرئيس للأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم . ويعرض تقرير " الفساد في دول العالم ، دليل عملي للوقاية والمعالجة" أمثلة على استراتيجيات مكافحة الفساد ، ويقدم اقتراحات تتعلق بالتنفيذ في مواقع صعبة والتي قد تتصف بعدم الاهتمام السياسي ، والبيروقراطية ، والدعم الشعبي غير المحشود بعد . واستخدم الكتاب مثاليين هما هونغ كونغ –عام ١٩٧٠، ولاباز – ١٩٨٠ ، واعتمد على إسهامات عملية ونظرية في الوقاية من الفساد . وللحصول على نسخ باللغة الإنجليزية يرجى الاتصال على العنوان التالي:

ICS Press Institute for Contemporary Studies, P.O Box 578 Jim Thorpe,PA 18229 (tel++1-800-326-0263 or fax++510-238-8440).

"مكافحة الفساد في الدول النامية والقضايا الاقتصادية الناشئة : دور القطاع الخاص" كان موضوعا لمؤتمر واشنطن حول الفساد ، والمنعقد في واشنطن دي سي . وأهداف المؤتمر هي (أ) الوقوف على مشكلة الفساد المنتشرة في الدول النامية (ب) عرض الخبرات التي تفيد في مكافحة الفساد ، (جـ) توزيع المعلومات على الهيئات ، والمنظمات ، والمشروعات التجارية لمساعدتهم في جهودهم الرامية إلى مكافحة الفساد (د) وضع الأسس للمشاركة الناجحة (هـ) تحديد الخطوات الكفيلة بكبح الفساد في الدول النامية والإقتصادات الناشئة .

وللحصول على نسخة من التقرير النهائي يرجى الاتصال على العنوان التالي:

INTERCOM- Washington Conference Organizers ,1101 30th Street, NW,suite 500, Washington, DC 20007 (tel ++ 202-887- 1887and fax++ 202-887-1888.)

سكرتارية مبادرة الانتوساي تنتقل من كندا الى النرويج

كان يوم ١ كانون ثاني ٢٠٠٠ ، يوما متميزا في تاريخ مبادرة تنمية الانتوساي . فبعد خمسة عشر سنة من العمليات في كندا تم نقل السكرتارية العامة لمبادرة تنمية الانتوساي الى النرويج . وفي مؤتمر الانكوساي السادس عشر المنعقد عام ١٩٩٨، عهدت السكرتارية العامة للانتوساي للجهاز الأعلى للنرويج لتولي مهام سكرتارية الانتوساي اعتبارا من بداية عام ٢٠٠١.

وتتضمن الاستعدادات النرويجية لتولي تلك المهمة الجديدة، المشاركة في البرامج والتكيف مع أنشطة مبادرة تنمية الانتوساي ، وإيجاد منظمة جديدة لمبادرة تنمية الانتوساي في النرويج .

وقد أسس الجهاز الأعلى للرقابة النرويجي للهيئة الجديدة لمبادرة تنمية الانتوساي في النرويج في عام ١٩٩٩ كهيئة قانونية منفصلة وفقا لقوانين النرويج . والمراقب العام للنرويج هو رئيس هيئة مبادرة تنمية الانتوساي ، والمراقبون العامون لكندا ، وهولندا ، والمملكة المتحدة هم أعضاء في المجلس . وهنالك أيضا ثلاثة من كبار الموظفين من مكتب المراقب العام للنرويج . والسكرتير العام للانتوساي هو مراقب في اجتماعات المجلس .

موظفو السكرتارية الجيدة لمبادرة تنمية الانتوساي في النرويج اعتبارا من شهر ايلول٢٠٠٠. من اليسار : السيدة فيدا غيغا ، والسيد ولف كرستيانسين ، والسيدة نينا اوستلند ، والسيدة ماريت بيرغ ، والسيدة اليس كارين كرستنسين (نائب المراقب العام) ، والسيدماغنوس بورغ (المراقب العام) ، والسيد ريشارد غاغن وجميعهم من (كندا) .

بدأت السكرتارية الجديدة لمبادرة تنمية الانتوساي عملها على نطاق ضيق في النرويج في عام ١٩٩٩ ، ونمت تدريجيا خلال العام الماضي . وبحلول شهر ١ كانون ثاني ٢٠٠١ ، تمكنت من تشكيل فريق عمل من ثمانية موظفين ، اثنان منهم يعملان مع مبادرة تنمية الانتوساي في كندا ، وسوف يستمران في العمل مع مبادرة تنمية الانتوساي الجديدة في النرويج لمدة سنتين . وسيسهم هذا الأمر في تسهيل عملية انتقال المهام ، وسوف يوفر معلومات وخبرات قيمة للسكرتارية الجديدة . وسيتم خلال عام ٢٠٠١ تعيين المزيد من الموظفين ، خاصة فيما يتعلق بأنشطة البرامج .

وخلال عام ١٩٩٩الى عام ٢٠٠٠ شارك ممثلون نرويجيون كمراقبين في الأنشطة التدريبية لمبادرة تنمية الانتوساي ، خاصة الدورات التدريبية للبرنامج التدريبي الإقليمي الطويل الأمد، واجتماعات اللجان التدريبية لمجموعات العمل الإقليمية للانتوساي . و قد تم إبراز المستوى الفني العالي لسكرتارية مبادرة تنمية الانتوساي الكندية كمنظم للأنشطة التدريبية وكمسهل للاجتماعات ، وقد تمكن فريق العمل الجديد لمبادرة تنمية الانتوساي من تعلم الكثير . والتحدي الكبير الذي ستواجهه السكرتارية الجديدة هو بالتأكيد الإلتزام بالمعايير العالية المستوى التي تم وضعها .

لقد كان إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة من الأنشطة الهامة لسكرتارية مبادرة تنمية الانتوساي في عام ٢٠٠٠ . وقد تمت المصادقة على الخطة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٦ من قبل مجلس هيئة مبادرة تنمية الانتوساي في شهر آذار عام ٢٠٠٠ ، وتم إقرارها من قبل المجلس التنفيذي في اجتماعه السابع والأربعين المنعقد في سيؤول ، كوريا خلال الفترة من ٢٣-٢٥ أيار ٢٠٠٠ . وتهدف الخطة إلى توحيد نتائج البرنامج التدريبي الإقليمي الطويل الأمد ، والذي تم تنفيذه في معظم مناطق الانتوساي . وهذا الأمر يتضمن توفير دعم مستمر للجان التدريبية الإقليمية المختلفة وأخصائيي التدريب البالغ عددهم ١٥٠ أو أكثر، والمؤهلين لتوفير دورات تدريبية محلية وإقليمية لأعضاء الأجهزة العليا للرقابة .

وقد تضمنت الخطة أيضا توسيع برنامج تبادل المعلومات واستعراض الوسائل والسبل لتوسيع التدريب وأنشطة بناء القدرات بالتعاون مع اللجان الدائمة ومجموعات العمل للانتوساي . وقد بدأت عمليات الخطة في عام ٢٠٠٠ ، من خلال مشاورات مع مجموعات العمل الإقليمية للانتوساي ومن خلال استعراض موارد التمويل المختلفة لأنشطة البرنامج .

والتطور الجديد الذي حدث خلال السنة الأخيرة كان نمو تعاون أكثر كثافة بين اليوروساي ومبادرة تنمية الانتوساي . وبموجب رئاسة فرنسا الجديدة لليوروساي تمت هنالك اتصالات جديدة ، وتقرر البدء باستعدادات لتوزيع برنامج التدريب الإقليمي الطويل الأمد على الأجهزة العليا للرقابة لدول وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا . ومن أجل تلك الغاية تم عقد دورة التخطيط الاستراتيجي في أوسلو ، النرويج خلال الفترة من ١١-١٣ كانون اول ٢٠٠٠ ضمت ممثلين عن ١٩ جهازا أعلى للرقابة والمؤسسات الأخرى .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Office of the Auditor General, Riksrevisjonen, Pilestredet 42, Postboks 8130 Dep, 0032 Oslo, Norway, telephone : 47(2)224 1000, fax : 47 (2) 224 1001, e-mail: riksrevisjonen @riksrevisjonen.no.

تعيين السيد مونوز رئيسا لمكتب الرقابة لمدريد

السيد رامون مونوز الفاريز

تـم تعيـن السيد رامون مونوز الفاريز رئيسا أول لمكتب الرقابة الإقليمي المؤسـس حديثا في مدريد . والسيد مونوز هو شخصية معروفة في مجتمع الانتوساي ، حيث كان عضوا فعالا للهيئة لعدة سنين . وتعود عضويته في الانتوساي إلى عام ١٩٧٤، عندما استضافت اسبانيا المؤتمر الدولي الثامن للأجهزة العليا للرقابة، واستمر نشاطه في العديد من مشروعات الانتوساي مثل مشروع تعديل القوانين الأساسية للمنظمة في عام ١٩٩٢ .

وقـبل تعيينه كرئيس لمكتب الرقابة الإقليمي لمدريد، عمل السيد مونوز في وظـيفة متمـيزة مـع محكمة الرقابة لاسبانيا، من خلال خدمته لمدة تسع سـنوات كعضـو محكمـة، ومديـر لقضـايا المجتمع والشؤون الإقليمية والاجتماعية .

وتشـارك المجلـة العديد من أصدقاء السيد مونوز في مختلف أنحاء العالم بالتمنيات له بالنجاح في مهمته الجديدة .

ويمكن الاتصال بالسيد مونوز في مكتبه الجديد على العنوان التالي:
Camara de Cuentas de la Comunidad de Madrid , Avda, de los Madronas 29, 28 043- Madrid, Spain, telephone : 34-91-759-9767, fax: 34-91-721-8837.

سكرتارية جديدة للاسوساي في الهند

في اجتماع الجمعية العمومية الثامن للاسوساي المنعقد في تايلند في شهر تشرين اول ٢٠٠٠، تولى مكتب المراقب العام للهند مهمة سكرتارية الاسوساي من مجلس الرقابة الياباني ، والذي عمل كسكرتير لتسع سنوات منذ عام ١٩٩١ .

وعنوان السكرتارية الجديدة للاسوساي في الهند هو :
Office of the Comptroller and Auditor General of India , 10 Bahadur Shah Zafar Marg, New Delhi, 100002, India, Telephone : 91-11-323-1613, fax:91-11-323-5446, e-mail:< asosai@cag.delhi.nic.in>, internet:< www.asosai.org > .

كانون ثاني	**شباط**	**آذار**
	ندوة استخدام تكنولوجيا المعلومات في الرقابة غولواس، بولندا ٢٠-٢١ شباط	اجتماع المجلس التنفيذي الثالث والعشرين لليوروساي سلوفينيا ٢٩-٣٠ آذار
نيسان مؤتمر الاربوساي المغرب ٢٤-٢٧ نيسان	**أيار** الندوة الثالثة لرقابة أداء تكنولوجيا المعلومات سلوفينيا (لم يحدد التاريخ بعد) ندوة الرقابة البيئية اوسلو، النرويج ١٤-١٦ ايار مؤتمر اليوروساي المنعقد في مادیرا ، البرتغال ٣١ أيار- ١حزيران	**حزيران** دورة تدريب المدربين اوسلو ، النرويج ٤-٩ حزيران
تموز	**آب**	**ايلول** اجتماع المجلس التنفيذي للافروساي ليبيا (لم يحدد التاريخ بعد) مؤتمر الاولاسيفس باتما (لم يحدد التاريخ بعد)
تشرين أول مؤتمر الانكوساي السابع عشر سيؤول ، كوريا ٢٢-٢٧ تشرين اول	**تشرين ثاني**	**كانون اول**

ملحوظة رئيس التحرير : يتم نشر هذا البرنامج الزمني لدعم استراتيجية الاتصالات للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وكطريقة لمساعدة أعضاء المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تخطيط وتنسيق جداول مواعيدهم ، وسوف تتضمن المقالات المنتظمة للمجلة الأحداث الدولية الواسعة المجال للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والأحداث الإقليمية الواسعة المجال مثل المؤتمرات والجمعيات العمومية ، واجتماعات المجلس التنفيذي ، ولا يمكن بسبب المكان المحدود إدخال الدورات التدريبية الكثيرة والاجتماعات المهنية الأخرى التي تقدمها الأقاليم ، وللحصول على معلومات إضافية ، اتصل بالأمانة العامة لكل مجموعة عمل إقليمية .

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

الفهرس – المجلد ٢٧ – ٢٠٠٠

المقالات

المؤتمر السابع عشر للمدققين العامين للكومنويلث ، كانون اول ص ٧
الاجـتماع الثامن الجمعية العمومية للافروساي ،المنعقد في بوركينا فاسو ، كانون ثاني ص ١١
الاجـتماع التاسع للجمعية العمومية اللاتولاسيفس في البرغواي ، كانون ثاني . ص ١٤
بنية تحتية تدريبية جديدة في الاسوساي، كيوشي اكماتو ، نيسان ص ٥
المهـام الوطنـية والفرص الدولية : أنشطة دولية مختارة لأجهزة رقابية مختارة ، وينيفرد ب.م بيكماز ، نيسان ص ٥
الرقابة ، والإدارة ، وممارسة السلطة في تعزيز الثقة والشفافية ، ج بيتر ولسون ، تموز ص ٨
مكافحة الغش والفساد، ديتليف سبار بيرغ ، تموز ص ١٠
مؤتمر الرقابة الداخلية للانتوساي ، تموز ص ١٣
رقابـة المدقـق ، مـراجعة نظيرة لمكتب الرقابة الوطني الآيسلندي، سيغوردور ثوردارسون ، تشرين أول ص ١٠

نبذه رقابية

سيراليون ، كانون ثاني ص ١٧
المكسيك ، نيسان ص ١٣
رومانيا تموز ص ١٥
البحرين ، تشرين أول ص ١٤

مقالات افتتاحية

أعمال رقابة الأداء ، تقييمات الأجهزة العليا للرقابة ، كانون ثاني ص ١
الرقابة في جنوب الباسيفيك ، نيسان ص ١
تطلعات نحو سيؤول تموز ص ١
تحسين الخدمة العامة ، تشرين اول ص ١

انباء الانتوساي

مجموعة عمل التخاصية تجتمع في وارسو ، كانون ثاني ص ٢٠
مسـؤولو مؤتمـر الانكوساي السابع عشر يجتمعون من أجل وضع خطة برنامج العمل ، كانون ثاني ص ٢١
لجنة الرقابة الداخلية تعقد مؤتمرا دوليا ، كانون ثاني ص ٢١
مؤتمر الانكوساي السابع عشر لعام ٢٠٠٠ يعقد في سيؤول ، نيسان ص ١٧
اجتماع المجلس التنفيذي السابع والاربعين في سيؤول ، تموز ص ١٨
مجلس مبادرة تنمية الانتوساي الجديد يجتمع في اوسلو ، تموز ص ٢٢
علاقات دائمة لمبادرة تنمية الانتوساي ، تموز ص ٢٢
عناوين بارزة:مؤتمر الانكوساي السابع عشر يعقد في تشرين أول ص ١٨
ندوة رقابة الأداء الثالثة المقرر عقدها في عام ٢٠٠١، تشرين اول ص ١٨
المؤتمر الامريكي الاوروبي الأول للأجهزة العليا للرقابة تشرين أول ص ١٩
اجتماع لجنة الدين العام للانتوساي يعقد في لندن ، تشرين أول ص ١٩

انباء موجزة

الارجنتين ، تموز ، ص ٣
البنغلاديش ، كانون ثاني ، ص ٣ ، نيسان ص ٣
بلجيكا ، تشرين اول ص ٣
برمودا ، تشرين اول ص ٣
كندا ، كانون ثاني ص ٣
الصين ، نيسان ص ٣
كوستاريكا تشرين اول ص ٣
مصر ، كانون ثاني ص ٤
المانيا ، كانون ثاني ص ٤
هونغ كونغ ، نيسان ص ٤ تشرين اول ص ٤
هنغاريا ، كانون ثاني ص ٤ ، نيسان ص ٤
الهند ، تموز ص ٤ ، تشرين اول ص ٤
اليابان ، كانون ثاني ص ٥
كوريا كانون ثاني ص ٥
لوثوانيا تموز ص ٣
ماليزيا ، تموز ص ٤
المكسيك ، تشرين اول ص ٤
عمان ، نيسان ص ٤ ، تموز ص ٤
الباكستان ، تموز ص ٥
روسيا ، تموز ص ٥ تشرين اول ص ٥
سيشلس ، كانون ثاني ص ٦
جنوب افريقيا ، تموز ص ٥
سويسرا ، تشرين اول ص ٥
تايلند ، تشرين اول ص ٥
توفالوا ، تشرين اول ص ٦
المملكة المتحدة ، تشرين اول ص ٦
الولايات المتحدة الامريكية ، كانون ثاني ص ٦ ، نيسان ص ٨
فنزويلا ، تموز ص ٦
الأمم المتحدة ، تشرين اول ص ٦

INTOSAI